Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (10) دولة قطر - أبريل 2019 م

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية

إلكتروني ISSN : 2409-0867
ورقي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

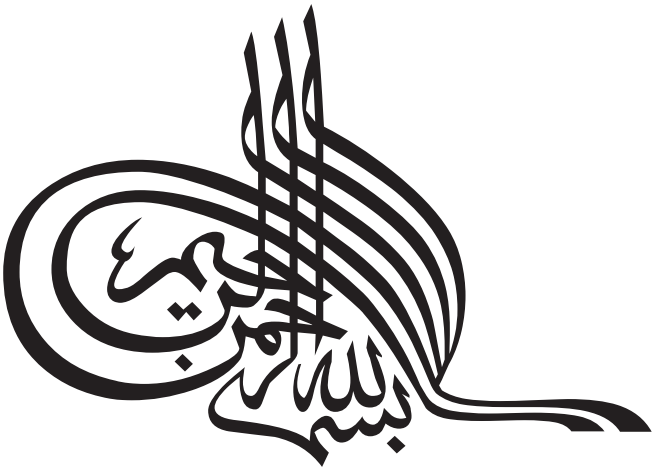
بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٤٦ /٢٠١٩
الرقم الدولي (ردمك) : ٢ /٧٧١ /٠٠ /٩٩٢٧ /٩٧٨

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبيها)

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة – قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com

Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي – انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com http://www.mashurajournal.com

هيئة التحرير

رئيس التحرير
د. خالد بن إبراهيم السليطي

نائب رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريعي

مدير التحرير
د. فؤاد حميد الدليمي

فريق التحرير
د. إبراهيم حسن جمّال
د. عمر يوسف عبابنه
أ. محمد مصلح الدين مصعب
أ. محمد نفيل محبوب

الهيئة الاستشارية

- **د. خالد إبراهيم السليطي**

المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا (قطر)

- **أ. د. عائشة يوسف المناعي**

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة - جامعة حمد بن خليفة (قطر)

- **د. إبراهيم عبد الله الأنصاري**

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (قطر)

- **أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن**

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي (السودان)

- **د. العياشي الصادق فداد**

كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية - جدة (الجزائر)

- **أ. د. علي محمد الصوا**

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي (الأردن)

- **د. خالد العبد القادر**

عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر (قطر)

- **أ. د. صالح قادر كريم الزنكي**

رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (العراق)

- **د. عصام خلف العنزي**

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت (الكويت)

- **أ. د عبد الرحمن يسري احمد**

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية (مصر)

- **د. مراد بوضاية**

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (الجزائر)

- **د. أسامة قيس الدريعي**

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر)

- **أ. د. محمد أكرم لآل الدين**

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا (ماليزيا)

- **أ. د. عبد الودود السعودي**

أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون بجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (بروناي)

- **د. فؤاد حميد الدليمي**

رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق الشرعي لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (العراق)

- **د. إبراهيم حسن محمد جمّال**

محاضر في الجامعة الوطنية، ومدير الدراسات والبحوث لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (اليمن)

نبذة عن الجهة المصدرة

بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultaions

نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئـــة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية تواكب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولًا: شروط النشر العامة

1ـ تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثًا أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .

2ـ تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قُدِّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.

3ـ البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء أُنشرت أم لم تنشر .

4ـ لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .

5ـ في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.

6 – تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

ثانياً: شروط النشر الخاصة

1ـ ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :

أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .

ب- البُعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .

ج- معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.

د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .

2ـ حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :

أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .

ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد.

3ـ أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .

4ـ حجم الخط ونوعه :

أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط.
(Traditional Arabic)

ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط.
(Times New Roman)

5ـ يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .

6ـ يُقسم البحث وينظَّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظًا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :

أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية .
ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة .
ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.
د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات).
هـ قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
7 ـ يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالآتي:
أ- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
(شهرة المؤلف،الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
ب- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه،الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :
ـ بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
ـ بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي :
ـ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلًا، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
ـ تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلًا وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .
ز- في حالة قبول البحث يلتزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

ثالثًا: سير البحوث

ـ ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
ـ تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
ـ تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل .
ـ تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
ـ إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
ـ تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.
ـ إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهـرس

تقديم..... 21

فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصّة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي

د. عبد الحليـم عمـار غربـي 25

نظـريات الاستـهلاك في الفكر الاقتصـادي: أيهـا تفـسر نمـط الاسـتهـلاك فـي اقتصاد إسلامي؟

د. عبد الكريم أحمد قندوز 101

دور المصارف الإسلامية في تمويل رواد الأعمال برأس مال مخاطر - دراسة نقدية للممارسة المصرفية

د. عدنان عبد الله عويضة 133

الكتابات عن الحياة الاقتصادية في العهد النبوي: الملامح والاتجاهات

د. عبدالرزاق بلعباس 171

تقييم تجربة تدريس المالية الإسلامية في فرنسا

د. محيي الدين الحجار 221

الحكم الشرعي للاتجار بالديون الناشئة عن الوساطة المالية

د.عبد العظيم أبوزيد 255

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن المعرفة اليوم تعددت أبوابها وطرق الوصول إليها، لِمَا أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع على نطاق واسع في شتى الميادين؛ وفي مجلة بيت المشورة بإصدارها الإلكتروني والورقي نتطلع إلى أن نكون رافداً من روافد المعرفة في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

ويأتي العدد العاشر من سلسلة أعداد مجلة بيت المشورة ليضم في ثناياه مجموعة من الأبحاث العلمية الرصينة والأصيلة التي تناقش عدداً من قضايا الاقتصاد والتمويل الإسلامي وتتناول موضوعات متنوعة؛ منها ما يؤصل لحكم شرعي يتعلق بالديون الناشئة عن الوساطة المالية، ومنها ما يستقرئ كتابات الاقتصاد الإسلامي عن العهد النبوي، وكذلك تقييم تجارب تدريس المالية الإسلامية في فرنسا، إضافة إلى موضوعات هامة أخرى، وكل ذلك جاء بمنهجية علمية رصينة وموضوعية معتمدة، التزمت المجلة فيها بالمعايير العالمية التي تحقق رؤيتها ورسالتها التي خطتها لنفسها في أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية وفق المعايير العالمية المعتمدة.

واليوم نستمر بدعم مسيرة البحث العلمي المتخصص في الاقتصاد والتمويل الإسلامي برعاية هذا المنبر العلمي الذي حظي بإقبال السادة الباحثين والمتخصصين، واهتمام الأكاديميين والمهنيين، وشرف بنخبة متميزة من الخبراء والأساتذة والمختصين ضمن هيئته الاستشارية، وفي سبيل ذلك حرصت المجلة على تحقيق أعلى المعايير الدولية للنشر العلمي الرصين من خلال توفير منصة نشر علمي متميز ومفهرس في مجموعة من أهم قواعد البيانات العالمية المرموقة، فبالإضافة إلى اشتراكها في القواعد العربية كدار المنظومة والمنهل ومعرفة، فقد دخلت مجلة بيت المشورة مجموعة مهمة من قواعد البيانات العالمية كـ Ebsco, Crossref, Google Scholar, Research ID, J-Gate, DRJI، ولا زالت تسعى للانضمام إلى قواعد مهمة أخرى ضمن مسيرتها نحو هدفها المنشود.

ونتطلع إلى مزيد من التطوير والمراجعة الدائمة للارتقاء بمستوى وجودة النشر العلمي وتوفير منصة علمية بأعلى المعايير العالمية لنسهم مع المخلصين من هذه الأمة في نشر وترسيخ مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي وإتاحتها للعلماء والباحثين في عالمنا العربي والإسلامي.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصّة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي

د. عبد الحليـم عمـار غربـي

أستاذ الأعمال المصرفية المشارك - جامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية

(سلّم البحث للنشر في 1/ 7/ 2018م، واعتمد للنشر في 16/ 9/ 2018م)

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض مفهوم الشمول المالي والمصرفي من منظور البنوك المركزية العربية والهيئات الإقليمية ذات العلاقة، وتحديد الحواجز والعقبات التي تحول دون تحقيق تقدُّم كبير في توسيع نطاق شمولية الخدمات المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية.

كما تستخدم هذه الورقة قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي للبنك الدولي على أساس قُطري؛ للوقوف بشكل تفصيلي على واقع الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية، وسدّ الفجوة بين العرض والطّلب على المنتجات المالية والمصرفية.

ختاماً؛ تقدِّم هذه الورقة اقتراحات للبنوك المركزية العربية لوضع إستراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي تهدف إلى تعزيز مشاركة كافّة الشّرائح السكانية في

القطاع المالي الرسمي بصورة عادلة وشفّافة ومسؤولة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، القطاع المالي الشامل، قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي، البنوك المركزية، الاقتصادات العربية.

Financial and Banking Inclusion Gap in the Arab Economies With a Particular Reference to the Arab-Islamic Banking Sector

Dr. Abdelhalim Ammar GHERBI

Associate Professor at Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University-Saudi Arabia

Abstract

This paper aims to review the concept of financial and banking inclusion from the perspective of the Arab Central Banks and the relevant regional bodies, and to identify the barriers and obstacles that prevent achieving great progress in expanding Islamic financial inclusion in the Arab economies.

This paper also uses the World Bank's Global Financial Inclusion (Global Findex) database on a country basis; to find out in detail the reality of the banking and financial inclusion in Arab economies, bridging the gap between supply and demand for financial products.

Finally, the paper presents suggestions for the Arab Central Banks to develop national strategies for financial and banking inclusion that aims at enhancing the participation of all segments of population in the formal financial sector in a fair, transparent and responsible manner.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Exclusion, Inclusive Financial Sector, Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, Central Banks, Arab Economies.

المقدمة

يؤدِّي الشمول المالي والمصرفي دوراً مهمّاً في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول؛ وذلك من خلال إدماج كافّة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرّسمي وحماية حقوقهم ماليّاً، وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يتميّز وجود قطاع مالي شامل بقاعدة ودائع تجزئة أكثر تنوُّعاً تؤدِّي إلى زيادة الاستقرار، كما يحسِّن من تنوّع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار)؛ ومن ثمّ تخفيف المخاطر النظامية، ويقلِّل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساس من عناصر الاستقرار المالي.

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية والمصرفية. وتُعدّ قاعدة بيانات مؤشِّر الشمول المالي الصّادرة عن مجموعة البنك الدولي والمسمّاة Global Findex مصدراً مهمّاً لتقييم جهود الاقتصادات في تحسين مستويات الشمول المالي كل 3 سنوات، فقد صدرت في نسختها الأولى عام 2011، وتمّ إصدار النّسخة الثانية منها في عام 2015 لتشمل بيانات عام 2014 [1]، وتبعها الإصدار الثالث في عام 2018 ليشمل بيانات 2017 [2]. وتقدِّم قاعدة Findex مجموعة من المؤشِّرات التي تدرس سلوك الأفراد[3] حول العالم والمرتبط بأهمّ الأنشطة المالية كالاقتراض والادّخار وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية.

ويقيس مؤشِّر الشمول المالي للبنك الدولي، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية في 144 دولة، ويشمل ذلك جميع الاقتصادات العربية. وقد لا

(1) Demirguc-Kunt, Asli et al, "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World", Policy Research Working Paper, WPS7255, World Bank, Washington DC, April 2015.

(2) Demirguc-Kunt, Asli et al, "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution", World Bank, Washington DC, 2018.

(3) توجد مؤشرّات أخرى لمسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي Financial Access Survey الذي يستند إلى البيانات التي تجمعها البنوك المركزية من مقدِّمي الخدمات المالية، ومسح الشركات للبنك الدولي World Bank Enterprise Survey الذي يجمع بيانات عن استخدام الشركات للخدمات المالية.

يمكن إجراء المسوحات في بعض الاقتصادات بسبب الاضطرابات السياسية أو القيود الحكومية أو المخاوف المتعلّقة بجودة البيانات.

جدول 1: تطور شمول الخدمات المالية والمصرفية في العالم (2011 - 2017)

البيان	2011	2014	2017
السكان البالغون في العالم ممّن لديهم حساب مصرفي	%51	%62	%69
شخص بالغ غير متعامل مع البنوك	2,5 مليار	2 مليار	1,7 مليار
الاقتصادات العربية المستثناة من قاعدة بيانات Global Findex	ليبيا والمغرب	ليبيا والمغرب وجُزر القمر وجيبوتي وسورية وعُمان وقطر	جُزر القمر وجيبوتي وسورية وعُمان وقطر والسودان والصومال واليمن

المصدر: من إعداد الباحث

لقد أظهرت بعض الاقتصادات العربية في الأعوام الأخيرة اهتماماً متزايداً بموضوع الشمول المالي والمصرفي، ولكن من دون وجود إستراتيجيات وبرامج واضحة وشاملة لهذا الغرض في أغلب الحالات؛ حيث لا تزال قضايا تعزيز الشمول المالي تُعتبر ثانوية بالمقارنة مع قضايا أخرى مثل: الاستقرار المالي. وغالباً ما كان التّعامل مع هذه الموضوعات على أنها جوانب اجتماعية بحتة.

إن الاقتصادات العربية عادة ما يتمّ تصنيفها وفقاً لأوضاع قطاعها المالي والمصرفي إلى ثلاث مجموعات رئيسة على النّحو التالي:

جدول 2 : تصنيف أوضاع القطاع المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية

المجموعة	التصنيف	الاقتصاد	الخصائص
الأولى	دول مجلس التعاون الخليجي	الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت	أمكن للقطاع المصرفي الاستفادة من ارتفاع الدّخل من الصّادرات النفطية، والسياسة المتحرِّرة والانفتاح على الخارج التي اتّبعتها هذه الدول، وتيسير تقديم الائتمان والخدمات المصرفية المتطوِّرة بالتّناسب مع مستويات الدّخل في هذه الاقتصادات.
الثانية	الدول النفطية الأخرى	الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، اليمن	يغلب الاتِّجاه في هذه الاقتصادات نحو هيمنة القطاع العام على القطاع المصرفي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كذلك لا يزال تقديم الخدمات المصرفية وقيام البنوك بدور الوساطة أقلّ تطوُّراً.
الثالثة	مجموعة الدول غير النفطية	الأردن، تونس، لبنان، مصر، المغرب...	تُعتبر اقتصادات متنوِّعة ذات موارد مالية متواضعة، وتتمتّع هذه المجموعة بمستوى تطور وعمق مالي مقبول مقارنة بالدول متوسطة الدّخل في العالم.

المصدر: راجع: زروق، جمال الدين وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سبتمبر 2009، ص: 2.

مشكلة البحث

تجيء هذه الورقة البحثية لتثير التّساؤلين التّاليين:

- كيف يمكن سدّ فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؟ وهل هي مشكلة عرض أم طلب على الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية الإسلامية؟

أهداف البحث

بناءً على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف البحث على النّحو التالي:

- التعرُّف على مفهوم الشمول المالي والمصرفي من منظور البنوك المركزية العربية، والهيئات المالية والمصرفية الإقليمية العربية المعنيّة بالشمول المالي؛
- توثيق البيانات القُطرية للشمول المالي العربي باستخدام المؤشِّر العالمي لتعميم الخدمات المالية Findex، ومتابعة تطوّر الفجوة بين جانبي العرض والطّلب في الاقتصادات العربية تباعاً كل 3 سنوات؛ حيث سيتمّ تحديث المجموعة الكاملة للبيانات مرّة أخرى عام 2020، ولعلّها تكون متاحة عام 2021؛
- إبراز الدّور المحوري الذي يمكن أن تقوم به البنوك المركزية العربية والبنوك الإسلامية العربية في تسريع الشمول المالي والمصرفي؛ من خلال قيادة استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية في الاقتصادات العربية.

أهمية البحث

تتبيّن أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- يكتسب موضوع الشمول المالي والمصرفي أهمية كبيرة في العالم بعدما كشفت الأزمة المالية العالمية عن خلل هيكلي في النظام المالي والمصرفي العالمي، ومدى الحاجة للرّبط بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار النقدي ومعايير النزاهة المالية، وحماية المستهلك من بعض ممارسات الأسواق المالية؛
- يحظى تعزيز الشمول المالي والمصرفي بأهمية إضافية لدى الحكومات العربية والجهات الرقابية لديها؛ لأن الأحداث والتطوُّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير برامج تحقِّق نموّاً اقتصاديّاً أكثر شمولاً يساعد على مواجهة مشكلات البطالة والفقر والاستبعاد المالي؛

- أخذت السلطات التنظيمية في اقتصادات العالم ولاسيما البنوك المركزية، على عاتقها قيادة عملية بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي، بسبب توافر الإمكانات المادية والفنية لديها، وإن كان ذلك في غالب الأحيان دون تكليفٍ أو تفويضٍ واضحٍ لها في هذا الشأن، وعياً منها بالدّور الذي يمكن أن تقوم به في إنجاز مهامّها الأساسية.

فرضية البحث

في ضوء إشكالية البحث وأهدافه؛ سوف تعمل هذه الورقة على التأكُّد من صحّة الفرضية التالية:

- يؤثِّر العرض والطّلب معاً في تطوّر حجم الفجوة بين الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والمقارن؛ وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصِّلة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات.

وتتميّز هذه الورقة البحثية باستخدام وسائل الإيضاح المختلفة (جداول وأشكال بيانية)؛ حتى تؤدي دورها في عملية عرض المعلومات المطروحة.

خطة البحث

سوف نُبرز واقع تعميم الخدمات المالية والمصرفية الرسمية في الاقتصادات العربية والدور المحوري للبنوك الإسلامية والبنوك المركزية فيها؛ حيث ستعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر البنوك المركزية العربية؛

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛

المبحث الثالث: دور البنوك المركزية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي؛
المبحث الرابع: دور البنوك الإسلامية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي.

وينتهي البحث بعرض أهمّ النّتائج والاقتراحات التي يمكن تقديمها لصانعي القرارات والسياسات النقدية والمالية والمصرفية في الاقتصادات العربية.

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر البنوك المركزية العربية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشمول المالي والمصرفي من منظور بعض الهيئات الإقليمية العربية

يُعرِّف فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي[4] في الدول العربية الشمول المالي والمصرفي على النّحو التالي: «يُقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدّفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة»[5].

ويشير الشمول المالي من وجهة نظر مشتركة بين صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP [6] إلى «الحالة التي يكون فيها الأفراد (بما في ذلك ذوي الدّخل المنخفض)، والشركات (بما في ذلك الصغيرة)، لديهم قدرة

(4) ينبثق هذا الفريق عن مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويضمّ في عضويته المديرين والمسؤولين المعنيّين بقضايا الشمول المالي لدى تلك البنوك والمؤسسات، بالإضافة إلى صندوق النقد العربي.

(5) صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017، ص: 1.

(6) The Consultative Group to Assist the Poor.

الحصول على (والاستفادة من) مجموعة كاملة من جودة الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين) المقدّمة بطريقة مسؤولة ومستديمة من قِبل مجموعة متنوِّعة من مقدِّمي الخدمات العاملة في بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة»[7].

ومن وجهة نظر اتحاد المصارف العربية فإن الشمول المالي والمصرفي «مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمّشة من ذوي الدّخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة؛ لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف»[8].

المطلب الثاني: الشمول المالي والمصرفي من منظور بعض البنوك المركزية العربية

لا توجد تعاريف رسمية للشمول المالي والمصرفي لدى معظم البنوك المركزية العربية. وقد بدأ عدد منها في السنوات الأخيرة بإصدار تقارير للاستقرار المالي، وأدلّة لحماية عملاء المؤسسات المالية والمصرفية، برز فيها مصطلح الشمول المالي والمصرفي.

ونجد أن البنك المركزي الأردني عرّف الشمول المالي بأنه: «الحالة التي يُتاح فيها لجميع البالغين في سنّ العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدّخرات والمدفوعات والتأمين من مؤسسات مالية رسمية بشكل مريح ومسؤول وبكلفة معقولة مع استدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة المالية، وبحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية

(7) CGAP and AMF, "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, January 2017, p. 3.

(8) إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميّاً، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، ع 436، مارس 2017، ص: 12.

بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم؛ حيث إن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين تقوم بفرض شروط تعسّفية على العملاء؛ ممّا يؤدّي إلى زيادة المشاكل المالية للفئة المحرومة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية»[9].

وتعرِّف مؤسسة النقد العربي السعودي الشمول المالي بأنه: «حصول فئات المجتمع المختلفة كالفئات الضعيفة وأصحاب الرواتب المنخفضة، وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة التي يحتاجونها بكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة»[10].

كما تعرِّف سلطة النقد الفلسطينية الشمول المالي بأنه: «تعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمّشة ومحدودة الدخل، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم؛ بحيث تقدِّم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة»[11].

ويرى كلٌّ من البنك المركزي الكويتي والبنك المركزي العراقي بأن الشمول المالي والمصرفي يعني: «مجموعة الإجراءات والسياسات التي تستهدف إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك تلك الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وذات الدّخل المحدود أو الضّعيف، وأصحاب الوظائف والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة، وأصحاب الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة أن تكون وفق ما تتطلّبه احتياجاتهم وظروفهم وتتّسم بالعدالة والشفافية. وفي هذا الشأن يتعيّن على البنوك ما يلي:

- وضع برامج سنوية لتحقيق أهداف الشمول المالي والمصرفي، مع وجود آليات تسمح بمتابعة تنفيذ هذه البرامج، وحصر المستفيدين منها وتنوُّعها لتشمل

(9) البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2015، دائرة الاستقرار المالي، 2016، ص: 9.
(10) مؤسسة النقد العربي السعودي، مبادئ حماية عملاء المصارف، إدارة حماية العملاء، 2013، ص: 5.
(11) سلطة النقد الفلسطينية، نشرة المرساة المصرفية، ع4، ديسمبر 2014، ص: 5.

فئات عديدة من العملاء المحتملين، وبما يحقّق توسيع دائرة المتعاملين مع وحدات الجهاز المصرفي؛

- بذل مزيد من الجهود في دراسة احتياجات الفئات التي لا تتعامل مع البنوك واتّخاذ خطوات جادّة نحو تسهيل حصولهم على احتياجاتهم وفق أساليب آمنة وميسّرة لهم؛
- لدى قيام البنوك بتخطيط أنشطتها وبرامجها للشمول المالي والمصرفي؛ فإنه يتعيّن عليها انتهاج أساليب مناسبة لجذب الفئات غير المعتادة على التّعامل معها (مثال: ذوي الاحتياجات الخاصّة، وأصحاب الدّخول الضّعيفة) مع توفير إجراءات إيجابية نحو التوجُّه لهذه الفئات، وتشجيعها على رفع مستوى التّعاملات والاستفادة من التطوّرات في مجالات عديدة، خاصّة التكنولوجية»[12].

ويرى بنك المغرب المركزي أنه «نظراً لأن الشمول المالي لا يجب أن ينحصر في مفهوم كمّي للساكنة الواجب إدماجها في القطاع البنكي؛ فإن بنك المغرب بالتّعاون مع منظّمة: AFI - Alliance for Financial Inclusion [التحالف العالمي للشمول المالي] يعتزم وضع مجموعة من المؤشّرات تسمح بقياس أحسن لمستوى الاستبناك (الصّيرفة) وجودة الخدمات والمنتوجات المالية بهدف وضع تقارير Reports في هذا الشأن»[13].

ومن خلال استعراض وجهات النظر المختلفة بشأن مفهوم الشمول المالي والمصرفي؛ فإنه قد تختلف مفاهيم الشمول المالي شكلاً من هيئة لأخرى ومن بنك مركزي لآخر، وإن كانت تتّفق في الأبعاد الأربعة التالية:

- الحصول على (الوصول إلى) المنتجات والخدمات المالية: توافر خدمات

(12) بنك الكويت المركزي، دليل حماية العملاء، 2015، ص: 16-17؛ البنك المركزي العراقي، دليل حماية المستهلك، 2017، ص: 18.
(13) الجواهري، عبد اللطيف، ورقة حول تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012، ص: 14-15.

مالية رسمية ومنظّمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمُّل التكاليف؛

- استخدام المنتجات والخدمات المالية: الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات مصمّمة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
- الرفاهية المالية: إدارة الأموال بشكل فعّال، والتخطيط للمستقبل والتّعامل مع الضّائقة المالية؛ ومن ثمّ تحسين مستوى معيشة الأفراد بطريقة آمنة ومستديمة.

شكل 1: أبعاد الشمول المالي والمصرفي

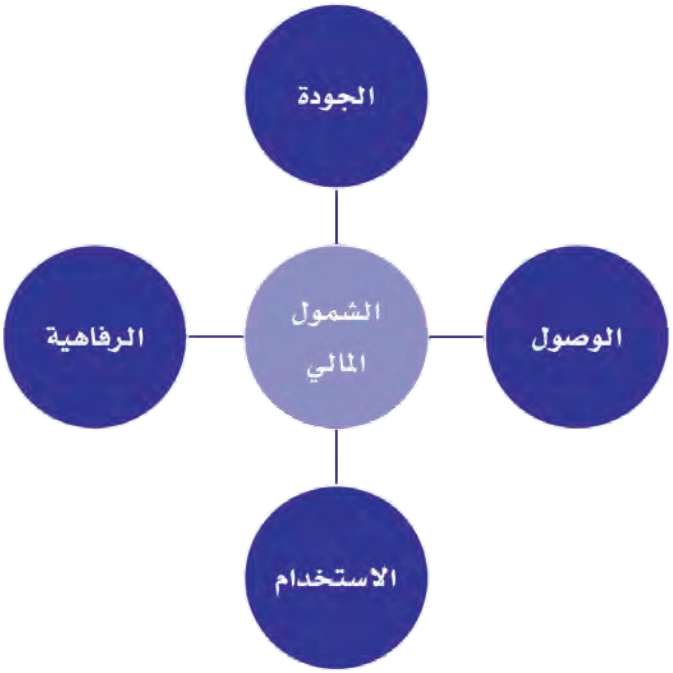

المصدر: من إعداد الباحث

بناءً على ما سبق؛ فإنه يتمّ فهم الشمول المالي والمصرفي من حيث إتاحة الخدمات والمنتجات المالية (الوصول الواسع) بما يمثِّل جانب العرض، واستخدامها وهو جانب الطّلب، وجودة تلك الخدمات والمنتجات بما يحقِّق الرفاه المالي للمستهلك، وبما يدمج جانبي العرض والطّلب.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الشمول المالي وخدمات الإيداع في الاقتصادات العربية

1 - مؤشِّر ملكية الحسابات وفقاً للمجموعات الإقليمية

تُظهر قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي، أن 69 % من سكان العالم البالغين (+ 15 سنة) يتوافر لديهم الوصول أو النّفاذ لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية؛ أي يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ومصرفية، بما فيها البنوك ومؤسسات التمويل الصغير ومكاتب البريد واتِّحادات الائتمان، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن عام 2017. وبالمقارنة، فإن هذه النسبة تصل إلى 37 % فقط على صعيد الاقتصادات العربية كمجموعة[14]. وتُعتبر هذه النسبة، الأدنى بين مختلف المجموعات الإقليمية الأخرى. ويعني ذلك أن نحو 63 % من سكان المنطقة العربية البالغين لا يتوافر لديهم الوصول لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية. وبالمثل، فإن الحصول على الائتمان الرسمي بلغ نحو رُبع المتوسِّط العالمي.

(14) تشمل الاقتصادات العربية جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد العربي (22 دولة)، وهي دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين والصومال والسودان وسورية وتونس واليمن. ويقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية في 144 بلداً، ويشمل ذلك جميع الدول العربية. فقد أُجريت أول مسوحات Global Findex في عام 2011، متزامنة مع أوقات الاضطرابات في العديد من البلدان العربية. ولا تتوافر البيانات لكل الاقتصادات العربية في الأعوام 2011 و2014 و2017، مع تغطية 21 بلداً كحدٍّ أقصى في عامي 2011 و2014 (استثناء ليبيا)، و11 بلداً فقط يُقدِّم جميع البيانات. وسيقتصر التحليل على بيانات عام 2011 فيما يخص الاقتصادات التي لا تتوافر بشأنها أيّ بيانات من عامي 2014 و2017 (جزر القمر وجيبوتي وسورية وعُمان وقطر).

جدول 3: الحسابات لدى مؤسسات مالية رسمية (السن 15 سنة فأكثر)، حسب المنطقة

المنطقة	نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية رسمية (٪)			نسبة البالغين الذين لديهم قروض شخصية من مؤسسة مصرفية (٪)		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
اقتصادات الدّخل المرتفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	%90	%94	%95	%14	%18	%20
أوربا وآسيا الوسطى	%69	%78	%81	%10	%15	%15
شرق آسيا والمحيط الهادي	%60	%72	%74	%9	%11	%11
العالم	**%51**	**%62**	**%69**	**%9**	**%11**	**%11**
اقتصادات الدّخل المتوسّط	%43	%58	%65	%8	%10	%9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	%39	%52	%55	%8	%12	%10
اقتصادات الدّخل المنخفض	%29	%42	%58	%8	%7	%7
إفريقيا جنوب الصحراء	%23	%34	%43	%5	%6	%7
الاقتصادات العربية	**%22**	**%30**	**%37**	**%3**	**%4**	**%3**

المصدر: راجع: World Bank, Global Financial Inclusion, Findex Database, See Web Site: http://www.worldbank.org/globalfindex

2 - مؤشِّر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية

تُظهر إحصاءات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي، أن هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات في مؤسسات مالية ومصرفية للذكور والإناث بين عامي 2011 و 2017 في معظم الاقتصادات العربية ما عدا الجزائر ولبنان. ففي عام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحـدة، والبحريـن، والكويت، والسعودية بحوالي 88 %، و83 %، و80 %، و72 % على التّوالي. في المقابل، سجّل الشمول المالي نسباً منخفضة في موريتانيا،

والعراق، وفلسطين بحوالي 21 %، و23 %، و25 % على التّوالي.

وقد يعود سبب استمرار فجوة ملكية الحسابات بحسب الجنس إلى امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً في غالبية الاقتصادات العربية. وتظهر هذه الفجوة القائمة بين الجنسين بشكل بارز في الأردن، والجزائر، والسودان، وفلسطين، والمغرب، واليمن.

جدول 4: نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية من مجموع السكان البالغين في الاقتصادات العربية

م	الاقتصاد	كلّ البالغين			ذكور			إناث		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
1	الأردن	25,5	24,6	42,5	33,7	33,3	56,3	17,4	15,5	26,6
2	الإمارات	59,7	83,2	88,2	68,8	90,0	92,7	47,2	67,7	76,4
3	البحرين	64,5	81,9	82,6	79,0	90,2	86,3	48,8	66,7	75,4
4	تونس	غ. م	27,3	36,9	غ. م	34,2	45,7	غ. م	20,7	28,4
5	الجزائر	33,3	50,5	42,8	46,1	60,9	56,3	20,4	40,1	29,3
6	جزر القمر	21,7	غ. م	غ. م	25,7	غ. م	غ. م	17,9	غ. م	غ. م
7	جيبوتي	12,3	غ. م	غ. م	16,6	غ. م	غ. م	8,8	غ. م	غ. م
8	السعودية	46,4	69,4	71,7	72,7	75,3	80,5	15,2	61,1	58,2
9	السودان	6,9	15,3	غ. م	9,4	20,2	غ. م	4,4	10,0	غ. م
10	سورية	23,3	غ. م	غ. م	26,8	غ. م	غ. م	19,6	غ. م	غ. م
11	الصومال	غ. م	38,7	غ. م	غ. م	43,6	غ. م	غ. م	33,7	غ. م
12	العراق	10,6	11,0	22,7	13,5	14,6	25,8	7,5	7,4	19,5
13	عُمان	73,6	غ. م	غ. م	83,7	غ. م	غ. م	63,5	غ. م	غ. م
14	فلسطين	19,4	24,2	25,0	28,7	27,3	34,4	10,2	21,2	15,9
15	قطر	65,9	غ. م	غ. م	68,6	غ. م	غ. م	61,6	غ. م	غ. م
16	الكويت	86,8	72,9	79,8	92,7	79,3	83,3	79,6	64,0	73,5
17	لبنان	37,0	46,9	44,8	49,4	62,4	56,7	25,9	32,9	32,9
18	ليبيا	غ. م	غ. م	65,7	غ. م	غ. م	70,7	غ. م	غ. م	59,6
19	مصر	9,7	13,7	32,8	12,8	18,8	38,7	6,5	9,3	27,0
20	المغرب	غ. م	غ. م	28,6	غ. م	غ. م	41,5	غ. م	غ. م	16,8
21	موريتانيا	17,5	20,4	20,9	23,3	24,8	26,3	12,1	21,0	15,5
22	اليمن	3,7	6,4	غ. م	6,4	11,4	غ. م	1,1	1,7	غ. م

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

3 - مؤشِّر ملكية الحسابات وفقاً لمستوى الدّخل

تُظهر البيانات أن هناك تفاوتاً في نسب الشمول المالي للأفراد لدى الاقتصادات العربية، على صعيد مستوى الدّخل؛ حيث ارتفعت ملكية الحسابات لدى الأفراد الأقلّ دخلاً (40 % من السكان البالغين) ولدى الأفراد الأعلى دخلاً (60 % من السكان البالغين) في الاقتصادات العربية بشكل كبير منذ عام 2011؛ حيث كانت ملكية الحسابات لأغنى 60 % من السكان أعلى بكثير من ملكية الحسابات لأفقر شرائح المجتمع في جميع الاقتصادات العربية. وفي عام 2017، امتلك أقلّ من 13 % من السكان الأقلّ دخلاً في فلسطين، وموريتانيا حساباً. من جهة أخرى، امتلك حوالي 80 % من السكان الأقلّ دخلاً في البحرين والإمارات العربية المتحدة حساباً في مؤسسة مالية في العام 2017.

ويصل هذا الفرق بين نسبة الوصول للسكان الأعلى دخلاً ونسبة الوصول للسكان الأقلّ دخلاً، أقصاه بين الاقتصادات العربية لدى تونس 26,5 %، ذلك أن نسبة الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية للسكان الأعلى دخلاً في تونس تبلغ حوالي 47,5 %، فيما تصل هذه النسبة للسكان الأقلّ دخلاً فيها إلى 21 %.

جدول 5: توزُّع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية وفقاً لمستوى الدخل في الاقتصادات العربية 2017

م	الاقتصاد	40 ٪ من السكان الأقلّ دخلاً			60 ٪ من السكان الأعلى دخلاً		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017
1	الأردن	13,1	16,3	32,9	33,1	30,1	48,9
2	الإمارات	52,9	77,7	83,0	64,5	88,0	91,7
3	البحرين	66,1	81,0	75,8	63,2	82,6	87,1
4	تونس	غ. م	14,8	21,0	غ. م	35,8	47,5
5	الجزائر	23,1	37,0	35,0	40,5	59,5	48,0
6	جزر القمر	10,6	غ. م	غ. م	28,1	غ. م	غ. م
7	جيبوتي	5,7	غ. م	غ. م	16,6	غ. م	غ. م
8	السعودية	32,8	64,8	64,6	54,9	72,9	76,4
9	السودان	3,9	7,5	غ. م	8,8	20,4	غ. م
10	سورية	23,8	غ. م	غ. م	22,8	غ. م	غ. م
11	الصومال	غ. م	27,4	غ. م	غ. م	46,2	غ. م
12	العراق	6,7	8,4	18,7	13,4	12,3	25,3
13	عُمان	66,0	غ. م	غ. م	79,0	غ. م	غ. م
14	فلسطين	8,0	15,6	12,0	26,9	30,0	33,7
15	قطر	54,1	غ. م	غ. م	76,8	غ. م	غ. م
16	الكويت	84,0	63,7	70,8	88,4	79,1	85,8
17	لبنان	18,0	28,4	29,9	49,8	59,3	54,6
18	ليبيا	غ. م	غ. م	58,3	غ. م	غ. م	70,6
19	مصر	4,7	5,5	20,3	12,9	19,9	41,1
20	المغرب	غ. م	غ. م	19,3	غ. م	غ. م	34,9
21	موريتانيا	6,1	12,0	12,8	24,5	30,1	26,2
22	اليمن	0,7	3,5	غ. م	5,4	8,4	غ. م

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

4 - مؤشِّر ملكية الحسابات وفقاً لمستوى الشمول

تتفاوت نسبة ملكية الحسابات للأفراد بشكل كبير فيما بين الاقتصادات العربية، وتحديداً بين اقتصادات مجلس التعاون الخليجي (الأعلى دخلاً) وبقية الاقتصادات العربية.

ونظراً إلى الفروقات الواسعة بين الاقتصادات العربية فيما يخصّ الشمول المالي؛ فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات على النّحو التالي[15]:

المجموعة الأولى: تشمل اقتصادات مجلس التعاون الخليجي الستّة بالإضافة إلى ليبيا، وهي اقتصادات ذات معدّلات شمول مالي مرتفعة؛ حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الاقتصادات المتوسِّط العالمي البالغ 62 % عام 2014 و69 % عام 2017؛

- المجموعة الثانية: تشمل كلاً من لبنان والأردن وفلسطين ومصر والصومال واقتصادات المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب)، وهي اقتصادات ذات معدّلات شمول مالي متوسّطة تتراوح بين 25 % - 45 %؛
- المجموعة الثالثة: تتضمّن كلاً من سورية والعراق وجزر القمر وموريتانيا والسودان وجيبوتي واليمن، وهي اقتصادات ذات معدّلات شمول مالي أقلّ من أو يساوي 23 %، وهو متوسّط دول إفريقيا جنوب الصحراء عام 2011.

(15) راجع: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميّاً، مرجع سابق، ص: 12؛ CGAP and AMF, Op. Cit., p. 3

جدول 6: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين وفقاً لمستوى معدّل الشمول في الاقتصادات العربية 2017

الاقتصاد	كلّ البالغين	الذكور	الإناث
دول ذات معدّلات شمول مالي مرتفعة			
الإمارات	88,2	92,7	76,4
البحرين	82,6	86,3	75,4
الكويت	79,8	83,3	73,5
عُمان*	73,6	83,7	63,5
السعودية	71,7	80,5	58,2
قطر*	65,9	68,6	61,6
ليبيا	65,7	70,7	59,6
دول ذات معدّلات شمول مالي متوسطة			
لبنان	44,8	56,7	32,9
الجزائر	42,8	56,3	29,3
الأردن	42,5	56,3	26,6
الصومال**	38,7	43,6	33,7
تونس	36,9	45,7	28,4
مصر	32,8	38,7	27,0
المغرب	28,6	41,5	16,8
فلسطين	25,0	34,4	15,9
دول ذات معدّلات شمول مالي منخفضة			
سورية*	23,3	26,8	19,6
العراق	22,7	25,8	19,5
جزر القمر*	21,7	25,7	17,9
موريتانيا	20,9	26,3	15,5
السودان**	15,3	20,2	10,0
جيبوتي*	12,3	16,6	8,8
اليمن**	6,4	11,4	1,7

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، ** بيانات 2014

5 - مؤشِّر ملكية الحسابات وفقاً لمستوى الأعمار

تشكِّل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية؛ لكنها تواجه عوائق رئيسة تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشِّر المعتمَد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً. ولكن غالبية الشباب في الاقتصادات العربية لا يتمتّعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ 25، كما أن الشـــباب دون سـنّ الـ 18 لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها[16]؛ الأمر الذي يُفسرِّ تدنِّي معدّلات الشمول المالي في معظم الاقتصادات العربية باستثناء دول الخليج. تُظهر البيانات ارتفاع مؤشِّر ملكية الحسابات في الاقتصادات العربية بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاماً.

إن البيانات المقارنة تُظهر أن فئة الشباب من 15 إلى 24 سنة، هي الأقلّ حظّاً في الوصول أو النّفاذ إلى المؤسسات المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية بالمقارنة مع الفئات العمرية فوق 25 سنة. ويظهر هذا التّفاوت في جميع الاقتصادات العربية، وإن كان أكثر وضوحاً في حالة الأردن والجزائر وجزر القمر وفلسطين ومصر، فيما يكون هذا التفاوت محدوداً نسبيّاً في قطر والكويت والصومال والسودان.

(16) تجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصادات العربية لا تسمح أنظمتها القانونية لمن هم دون الثامنة عشرة سنة بفتح حسابات مصرفية.

جدول 7: ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 والـ 25 في الاقتصادات العربية 2017

م	الاقتصاد	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاماً
1	الأردن	42,5	51,3
2	الإمارات	88,2	90,7
3	البحرين	82,6	85,5
4	تونس	36,9	40,0
5	الجزائر	42,8	48,7
6	جزر القمر*	21,7	29,0
7	جيبوتي*	12,3	15,9
8	السعودية	71,7	76,0
9	السودان**	15,3	17,0
10	سورية*	23,3	23,7
11	الصومال**	38,7	37,2
12	العراق	22,7	25,9
13	عُمان*	73,6	76,5
14	فلسطين	25,0	33,1
15	قطر*	65,9	66,4
16	الكويت	79,8	81,3
17	لبنان	44,8	50,2
18	ليبيا	65,7	70,5
19	مصر	32,8	39,7
20	المغرب	28,6	32,7
21	موريتانيا	20,9	24,9
22	اليمن**	6,4	9,0

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، ** بيانات 2014

المطلب الثاني: الشمول المالي وخدمات التمويل في الاقتصادات العربية

1 - مؤشِّر التمويل الرسمي في الاقتصادات العربية

تُظهر إحصاءات دراسة قياس الشمول المالي Global Findex نسبة المقترضين من مؤسسات مالية رسمية، والواضح أن نسبة الاقتراض من مؤسسات مالية في المنطقة العربية لا تزال منخفضة بشكل عام، وبخاصّة في دول المغرب العربي كالمغرب والجزائر، وفي الاقتصادات العربية الأقلّ نمواً كاليمن والصومال، فيما هي مرتفعة في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والأردن، ولبنان، والكويت.

ويُلاحَظ أن في جميع الاقتصادات العربية باستثناء اليمن، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين الإناث؛ ممّا قد يشير الى أن النساء تعانين الوصول إلى القنوات المالية الرسمية والاستبعاد المالي أكثر من الرجال؛ ومن ثمّ تفتقرن إلى الأدوات المالية الأساسية اللّازمة لتملّك الأصول والتّمكين الاقتصادي.

وبالرّغم من حاجة محدودي الدّخل إلى الاستدانة أكثر بهدف التعليم، والعلاج، والاستهلاك؛ فإن الجدول اللّاحق يُظهر أن الأفراد الأعلى دخلاً (60 % من السكان) يقترضون من مؤسسات مالية رسمية أكثر من الأفراد الأقلّ دخـــلاً (40 % من السكان) في جميع الاقتصادات العربية، ولعلّ ذلك يعود إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الأقلّ دخلاً إلى الضّمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلّف عن السّداد.

جدول 8: نسبة البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية أو من المؤسسات المالية في العام 2017

م	الاقتصاد	كلّ البالغين	ذكور	إناث	أفقر 40%	أغنى 60%
1	الأردن	16,6	18,8	14,2	15,6	17,3
2	الإمارات	18,9	20,2	15,5	14,1	22,0
3	البحرين	16,8	20,7	9,2	16,0	17,4
4	تونس	8,5	12,1	5,0	3,7	11,7
5	الجزائر	3,0	3,8	2,2	2,2	3,5
6	جزر القمر*	7,2	8,6	5,8	2,5	9,9
7	جيبوتي*	4,5	5,3	3,8	غ.م	غ.م
8	السعودية	11,2	15,0	5,4	10,5	11,7
9	السودان**	4,2	5,0	3,4	2,5	5,3
10	سورية*	13,1	14,7	11,5	12,1	14,0
11	الصومال**	2,0	2,7	1,4	1,5	2,4
12	العراق	2,8	3,1	2,4	1,4	3,7
13	عُمان*	9,2	12,2	6,2	8,9	9,3
14	فلسطين	5,2	7,5	2,9	2,8	6,7
15	قطر*	12,6	14,2	9,8	8,6	15,7
16	الكويت	16,5	17,0	15,5	9,5	21,1
17	لبنان	16,6	20,4	12,8	15,4	17,4
18	ليبيا	4,7	7,4	1,4	4,3	4,9
19	مصر	6,3	8,1	4,6	6,1	6,4
20	المغرب	2,6	3,7	1,6	1,9	3,0
21	موريتانيا	7,5	8,7	6,3	5,3	8,9
22	اليمن**	0,4	0,4	0,4	0,0	0,7

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، ** بيانات 2014

2 - مؤشِّر مَصدر القروض في الاقتصادات العربية

يُعدّ مصدر القروض مؤشِّراً مهمّاً لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في اقتصاد ما، وتُظهر بيانات الشمول المالي في الجدول اللّاحق نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، مقابل الاقتراض غير الرسمي في الاقتصادات العربية؛ حيث إن الاقتراض من الأصدقاء والأقارب يمثِّل المصدر الأول للحصول على الائتمان للأفراد في الاقتصادات العربية، يليه الشركات والمؤسسات التجارية Retail Stores، ثم التمويل عبر مؤسسات مالية ومصرفية رسمية.

ومن اللّافت أن في جميع الاقتصادات العربية باستثناء لبنان، اقترض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشِّر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية. وكانت نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في العراق، وليبيا، ومصر، والأدنى في لبنان، والمغرب، والجزائر. أمّا الإقراض غير الرسمي الخاص فكان الأعلى في العراق، والسعودية، وسورية، والأدنى في الأردن، والجزائر، والسودان؛ في حين أن الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كان الأعلى في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والأردن، ولبنان، والكويت، والأدنى في المغرب، والعراق، والجزائر.

هذا وعلى مستوى القروض أو الائتمان المقدّم من مؤسسات مالية ومصرفية رسمية، يمثِّل المصدر الأول للحصول على التمويل بالنسبة للأفراد فقط في لبنان.

جدول 9: نسبة الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الاقتصادات العربية (2011 - 2017)

م	الاقتصاد	المؤسسات المالية الرسمية			الإقراض غير الرسمي الخاص			العائلة/ الأصدقاء		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
1	الأردن	4,5	13,6	16,6	1,4	1,1	غ. م	26,1	17,4	31,0
2	الإمارات	10,8	15,4	18,9	2,3	5,9	غ. م	23,5	28,5	25,7
3	البحرين	21,9	21,3	16,8	11,2	13,3	غ. م	20,7	36,4	32,9
4	تونس	غ. م	8,0	8,5	غ. م	3,3	غ. م	غ. م	16,1	31,7
5	الجزائر	1,5	2,2	3,0	1,6	1,5	غ. م	24,8	13,2	18,6
6	جزر القمر	7,2	غ. م	غ. م	1,7	غ. م	غ. م	25,3	غ. م	غ. م
7	جيبوتي	4,5	غ. م	غ. م	4,8	غ. م	غ. م	18,3	غ. م	غ. م
8	السعودية	2,1	12,2	11,2	10,4	18,3	غ. م	26,2	37,3	33,5
9	السودان	1,8	4,2	غ. م	11,1	1,6	غ. م	47,4	38,0	غ. م
10	سورية	13,1	غ. م	غ. م	16,9	غ. م	غ. م	20,1	غ. م	غ. م
11	الصومال	غ. م	2,0	غ. م	غ. م	9,3	غ. م	غ. م	40,7	غ. م
12	العراق	8,0	4,2	2,8	8,5	19,8	غ. م	41,5	48,2	52,1
13	عُمان	9,2	غ. م	غ. م	6,6	غ. م	غ. م	33,1	غ. م	غ. م
14	فلسطين	4,1	4,2	5,2	7,5	8,5	غ. م	41,8	25,7	19,6
15	قطر	12,6	غ. م	غ. م	8,9	غ. م	غ. م	30,6	غ. م	غ. م
16	الكويت	20,8	14,1	16,5	2,5	12,0	غ. م	18,3	30,2	21,0
17	لبنان	11,3	15,6	16,6	2,2	4,4	غ. م	12,0	12,9	13,4
18	ليبيا	غ. م	غ. م	4,7	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	44,2
19	مصر	3,7	6,3	6,3	1,7	2,5	غ. م	25,3	21,5	38,0
20	المغرب	غ. م	غ. م	2,6	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	18,0
21	موريتانيا	7,9	7,7	7,5	10,9	5,1	غ. م	34,5	29,8	30,9
22	اليمن	0,9	0,4	غ. م	7,8	15,0	غ. م	45,5	51,7	غ. م

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

3 - مؤشِّر التمويل الصغير في الاقتصادات العربية

لا يختلف الأمر بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن الأفراد في الوصول أو النّفاذ للتمويل والخدمات المالية في الاقتصادات العربية. فإحصاءات الشمول المالي تُظهر أن الجزء الأكبر من المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصادات العربية (MSMEs)[17] لا يتوافر لها إمكانية الحصول على التمويل والخدمات المالية والمصرفية الأخرى.

ويبيِّن الجدول اللّاحق عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية التي لا تحصل على خدمات مالية ومصرفية والمبالغ المقدّرة للفجوة التمويلية في مختلف المناطق. وعلى الرّغم من أن الفجوة التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضخمة في الاقتصادات العربية؛ فإن البنوك ليست على استعداد لتمويلها نظراً للعقبات المختلفة التي تواجهها، بما في ذلك المخاطر العالية، وارتفاع تكاليف التشغيل، والأنظمة القانونية الضّعيفة.

(17) MSMEs: Micro, Small, and Medium Enterprises.

جدول 10: فجوات تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حسب المنطقة (2011)

المنطقة	إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مليون)	عدد المشروعات غير المستفيدة (مليون)	إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية (مليون)	عدد المشروعات الرسمية غير المستفيدة (مليون)	فجوة الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية (مليار دولار)
شرق آسيا والمحيط الهادي	188	92	12	8	180-150
أوربا وآسيا الوسطى	20	10	3	2	190-150
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	52	27	3	2	250 - 210
الاقتصادات العربية	**21**	**10**	**2**	**1**	**320 - 260**
جنوب آسيا	78	36	2	1	20-10
إفريقيا جنوب الصحراء	40	22	4	3	90 - 70

المصدر: راجع:

Stein, Peer et al, Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises, International Finance Corporation, Washington DC, 2013, pp. 8;15.

لقد احتلّت الاقتصادات العربية في الفترة 2011 و 2014 بالنسبة للائتمان المقدّم من القطاع المالي، المرتبة الأخـيرة بين مختلف المجمـوعات الإقليـمية الأخرى بنسبة 39 % و 43 % (من الناتج المحلي الإجمالي) على التّوالي، وفي عام 2016 بلغت النسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي (قبل أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء)؛ ما يعكس الحاجة إلى توسيع نطاق الشمول المالي، وتقديم تمويل أكثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ نظراً إلى دورها المهم في التنمية الاقتصادية وتوليد فرص العمل. ويُعدّ الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية شرطاً أساسيّاً لمواجهة تحدّيات الفقر والبطالة.

جدول 11: الائتمان المحلي المقدّم من القطاع المالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، حسب المنطقة

المنطقة	2011	2014	2016
شرق آسيا والمحيط الهادي	%130,0	%138,4	%148,2
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	%138,8	%141,9	%144,8
العالم	%116,1	%122,2	%129,0
أوربا وآسيا الوسطى	%102,6	%95,4	%94,5
الاقتصادات العربية	%39,2	%43,4	%60,3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	%43,8	%50,8	%49,5
إفريقيا جنوب الصحراء	%50,3	%45,2	%45,5

المصدر:

World Bank, World Development Indicators, See Web Site:
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FS.AST.PRVT.GD.ZS&country=

وتجدر الإشارة إلى أن أساس استراتيجيات الشمول المالي هو تنمية مستديمة لقطاع التمويل المتناهي الصغر. لذلك؛ فإن إمكانية الحصول على خدمات مالية رسمية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، وتمويل المشروعات الجديدة، يمكن أن يساعد القطاعات غير المخدومة والفقيرة من السكان، وبخاصّة في المناطق الريفية؛ الأمر الذي يعزِّز تنمية اقتصادية شاملة، ويخفِّف من حدّة الفوارق بين الأرياف والمدن، ويولِّد فرص عمل منتجة للشباب العربي الذي تُقدّر نسبة بطالته بنحو 29 %.

شكل 2: التحديات الرئيسة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية

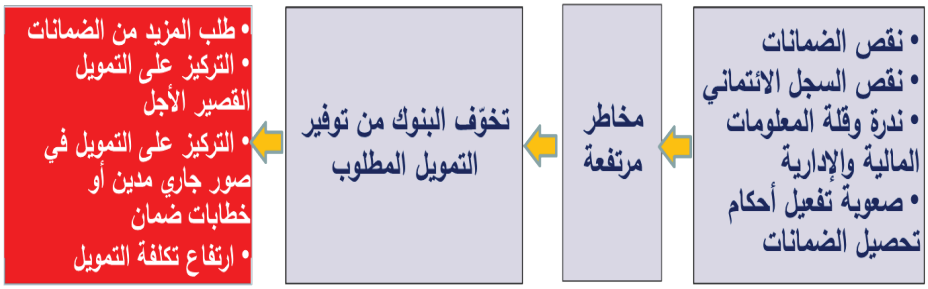

المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، «واقع وسياسات تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور السلطات الإشرافية»، مؤتمر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور البنوك ومؤسسات الضمان، القاهرة، 11 مايو 2016، ص: 6.

ولا شكّ أن تحسين قدرة الشباب العربي على استخدام النظام المالي الرسمي ستعزِّز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصّة، والاستثمار في التعليم، وتملُّك عقار. لكن الجدول اللّاحق يُظهر أن نسبة البالغين الذين اقترضوا لبدء أو إدارة أو توسيع مشروع، تبقى منخفضة في عدد من الاقتصادات العربية؛ لذلك يتطلّب من البنوك العربية التوسُّع في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بهدف توسيع الشمول المالي والمصرفي.

جدول 12: نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لغرض تجاري أو تعليمي أو عقاري في الاقتصادات العربية

م	الاقتصاد	الاقتراض لغرض تجاري		الاقتراض لغرض تعليمي		الاقتراض لغرض عقاري	
		2014	2017	2014	2017	2014	2017
1	الأردن	2,8	14,2	4,1	غ. م	14,9	14,2
2	الإمارات	6,1	18,0	9,9	غ. م	16,4	18,0
3	البحرين	9,8	25,2	14,1	غ. م	23,5	25,2
4	تونس	4,6	8,0	4,8	غ. م	10,7	8,0
5	الجزائر	4,0	4,7	4,0	غ. م	3,9	4,7
6	جزر القمر	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
7	جيبوتي	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
8	السعودية	5,6	15,2	7,3	غ. م	14,1	15,2
9	السودان	6,7	غ. م	10,2	غ. م	2,4	غ. م
10	سورية	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
11	الصومال	13,9	غ. م	10,8	غ. م	2,4	غ. م
12	العراق	9,9	4,1	10,8	غ. م	6,2	4,1
13	عُمان	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
14	فلسطين	2,4	5,4	5,9	غ. م	4,7	5,4
15	قطر	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
16	الكويت	6,7	14,6	8,9	غ. م	16,7	14,6
17	لبنان	5,9	12,8	3,4	غ. م	18,0	12,8
18	ليبيا	غ. م	4,9	غ. م	غ. م	غ. م	4,9
19	مصر	2,4	3,9	9,2	غ. م	6,2	3,9
20	المغرب	غ. م	2,8	غ. م	غ. م	غ. م	2,8
21	موريتانيا	8,2	5,5	8,4	غ. م	8,3	5,5
22	اليمن	3,9	غ. م	3,7	غ. م	0,6	غ. م

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

4 - مؤشِّر التمويل العقاري في الاقتصادات العربية

يُعتبر التمويل العقاري من أبرز الخدمات المالية المقدّمة للأفراد، ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع؛ نظراً لكون قطاع الإسكان والعقارات يُعتبر من أسرع القطاعات نمواً، كما أنه يُسْهم بشكل رئيس في توليد النّاتج المحلي في عدد من الاقتصادات العربية، إضافة إلى أن تسهيل الوصول لهذه الخدمات يُسْهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ورغم الأهمية المتزايدة لهذا القطاع إلا أن عدداً كبيراً من سكان الاقتصادات العربية لا يتمتّع بفرصة النفاذ للتمويل العقاري الملائم؛ حيث إن مؤشرات الاقتصادات العربية في تمويل الإسكان مقتصرة على عدد قليل منها (البحرين، الإمارات، السعودية، الكويت، الأردن، لبنان) مقارنة باقتصادات أخرى (مثلما هو الحال في الصومال والسودان واليمن) وفقاً لِما تُظهره إحصاءات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي في الجدول السّابق.

يتميّز جانب الطّلب على التمويل العقاري، بوجود عدد من المحفِّزات المهمّة التي تدفع بمستويات الطّلب على خدمات التمويل العقاري نحو الارتفاع في الاقتصادات العربية؛ وذلك بالنّظر إلى المتغيّرات الديموغرافية كارتفاع معدّلات النّمو السكاني ونسبة شريحة السكان في سنّ الشباب إلى إجمالي السكان، واتِّجاه متوسط عدد أفراد الأسرة نحو الانخفاض، والمحدِّدات المتعلِّقة بمستويات التحضّر والتمدُّن (نسبة سكان المدن الكبرى إلى إجمالي السكان)، واتّجاه السكان إلى تفضيل التملُّك العقاري، إضافة إلى محدِّدات أخرى تتعلّق ببيئة الاقتصاد الكلي المواتية لنمو أنشطة القطاع في بعض الاقتصادات العربية (ارتفاع مستويات دخل الفرد فيها وتراجع معدّلات التضخم وأسعار الفائدة طويلة الأجل)[18].

وتتمثّل أبرز التحدّيات التي تواجه هذا النّوع من التمويل (جانب العرض)

(18) راجع: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع 32، 2012، ص: 230-233.

في إحجام المؤسسات المالية الرسمية عن إقراض محدودي الدّخل بسبب عدم امتلاكهم للضّمانات الكافية للحصول على التمويل، أو عدم مقدرتهم على السّداد المنتظم لأقساط القرض.

المطلب الثالث: الشمول المالي وخدمات الادخار والتأمين في الاقتصادات العربية

1 - مؤشِّر خدمات الادخار في الاقتصادات العربية

هناك تفاوتٌ في خدمات الادّخار فيما بين الاقتصادات العربية؛ حيث تصل هذه النسبة (الأفراد البالغين المدّخرين في حسابات مالية ومصرفية رسمية خلال فترة 12 شهراً) أدناها لدى اليمن والعراق بنحو 1 % فقط ولدى جيبوتي والصومال بنحو 3 %، فيما تتجاوز هذه النسبة 25 % لدى كل من الإمارات والبحرين وقطر والكويت. هذا، ووفقاً لهذه البيانات تتجاوز نسبة الأفراد المدّخرين في وسائل وقنوات أخرى بشكل كبير نسبة هؤلاء الأفراد المدّخرين في حسابات رسمية، لدى جميع الاقتصادات العربية؛ ممّا يشير إلى أن الادخار يحدث خارج القنوات الرسمية.

جدول 13 : نسبة البالغين الذين قاموا بالادِّخار لدى مؤسسات مالية رسمية والذين ادّخروا المال في الاقتصادات العربية 2017

م	الاقتصاد	الادخار في حسابات مالية ومصرفية رسمية	ادخار نقدي خلال 12 شهراً الماضية
1	الأردن	10,1	45,2
2	الإمارات	28,7	56,8
3	البحرين	30,7	54,9
4	تونس	18,3	39,4
5	الجزائر	11,4	38,7
6	جزر القمر*	10,8	29,3
7	جيبوتي*	3,4	16,2
8	السعودية	14,3	44,2
9	السودان**	7,5	41,3
10	سورية*	5,1	48,3
11	الصومال**	2,8	37,2
12	العراق	1,6	31,0
13	عُمان*	22,6	57,6
14	فلسطين	6,0	26,9
15	قطر*	25,4	56,3
16	الكويت	26,6	47,1
17	لبنان	21,2	51,8
18	ليبيا	17,1	61,3
19	مصر	6,2	30,6
20	المغرب	6,3	21,4
21	موريتانيا	9,1	41,7
22	اليمن**	0,9	20,6

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011، ** بيانات 2014

2 - مؤشِّر خدمات التأمين في الاقتصادات العربية

إن البيانات العالمية حول الوصول إلى الخدمات التأمينية محدودة حالياً؛ لأن الموضوع لا يغطّيه مسح Findex (البنك الدولي)، وعادة ما لا يتمّ الإبلاغ عن البيانات في مسح FAS[19] (صندوق النقد الدولي). ويرجع ذلك إلى محدودية مشاركة البنوك المركزية؛ حيث إن خدمات التأمين في معظم البلدان تخضع لإشراف وزارات المالية أو وزارات الاقتصاد أو الهيئات التنظيمية غير المصرفية. وعلى الرّغم من عدم توافر إحصاءات الشمول المالي حول هذا الموضوع؛ فقد كشف عدد من الدراسات[20] وجود شمول محدود لخدمات التأمين في الاقتصادات العربية، لاسيما بالنسبة للسكان ذوي الدّخل المنخفض.

المطلب الرابع: تقييم فجوة الشمولية المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية

1 - حجم الفجوة بين العرض والطّلب على الخدمات المالية

لقد أظهرت معظم مؤشرات الشمول المالي أن الاقتصادات العربية كلٌّ على حدة متفاوتة فيما بينها، كما تحتلّ كمجموعة مرتبة أدنى بين المناطق والمجموعات الإقليمية الأخرى؛ حيث لا يتوافر لنسبة كبيرة من سكان الاقتصادات العربية البالغين وللمشروعات الصغيرة والمتوسّطة فرص الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية الرسمية.

وتعكس نتائج التّحليل للبيانات المتاحة من المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن انخفاض الشمول المالي في الاقتصادات العربية يشير إلى طلب كبير غير ملبَّى على الخدمات المالية والمصرفية، وتوضِّح أن كثيراً ممّن لا يملكون حسابات مصرفية أفراد ناشطون اقتصادياً، وذلك بالنّظر إلى اقتراضهم الأموال بشكل

(19) FAS: Financial Access Survey.

(20) راجع: برنيه، محمد يسر، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012، ص: 17-19؛ CGAP and AMF, Op. Cit., p. 5

غير رسمي، وادِّخارهم الأموال بشكل يفوق كثيراً نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات ادخار في مؤسسات رسمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية، لا يعني بالضّرورة توافر أو حصول هؤلاء الأفراد على الخدمات المالية المختلفة مثل: خدمات الادخار أو التمويل وخدمات الدّفع وخدمات التأمين. فقد تكون تلك الحسابات غير نشطة (راكدة) Dormant أو أنها لا تتيح لأصحابها إمكانية الحصول على خدمات مالية مختلفة.

ويبدو أن ذلك راجع إلى أن جانب العرض وانخفاض مستوى الخدمات المالية سواء على صعيد ملكية الحسابات أو على الصّعيد الائتماني، قد لا يتواءم مع احتياجات المستخدمين، كما يمكن أن يكون بسبب ضعف البِنية التّحتية.

كشفت بيانات الشمول المالي والمصرفي أن نسبة من ادّخروا أيّ أموال بغرض البدء أو توسيع مشروع قائم في كلٍّ من تونس والجزائر والسعودية والسودان والصومال والعراق وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا؛ تتجاوز نسبة من اقترض منهم بغرض إنشاء مشروع أو توسعته؛ ما يعكس فجوة في عدد الراغبين في بدء هذه المشروعات والقادرين على الحصول على التمويل للبدء فيها. ويصل هذا الفرق بين نسبة الادخار ونسبة الاقتراض، أقصاه بين الاقتصادات العربية لدى ليبيا 24,1 %، ذلك أن نسبة الادخار لبدء/ توسيع مشروع في ليبيا تبلغ 29 %، فيما تصل فيها نسبة الاقتراض للغرض ذاته إلى 4,9 %. كما يُظهر الجدول اللّاحق أن الأفراد الأعلى دخلاً (60 % من السكان) يقترضون لأغراض استثمارية أكثر من الأفراد الأقلّ دخلاً (40 % من السكان) في أغلب الاقتصادات العربية.

جدول 14: نسبة البالغين الذين قاموا بالادِّخار واقتراض المال لبدء أو توسيع مشروع قائم في الاقتصادات العربية 2017

م	الاقتصاد	ادخار بغرض إنشاء/ توسيع مشروع	اقتراض بغرض إنشاء/ توسيع مشروع	اقتراض أفقر 40% بغرض إنشاء/ توسيع مشروع	اقتراض أغنى 60% بغرض إنشاء/ توسيع مشروع
1	الأردن	7,4	14,2	14,5	14,0
2	الإمارات	16,8	18,0	10,5	23,1
3	البحرين	16,3	24,2	24,0	26,0
4	تونس	11,0	8,0	3,6	10,9
5	الجزائر	13,8	4,7	3,0	5,8
6	جزر القمر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
7	جيبوتي	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
8	السعودية	16,1	15,2	12,0	17,3
9	السودان*	13,0	6,7	4,0	8,6
10	سورية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
11	الصومال*	15,2	13,9	16,3	12,4
12	العراق	11,2	4,1	1,3	6,0
13	عُمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
14	فلسطين	3,2	5,4	4,7	5,9
15	قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
16	الكويت	10,1	14,6	8,9	18,3
17	لبنان	8,8	12,8	10,8	14,2
18	ليبيا	29,0	4,9	5,4	4,6
19	مصر	4,5	3,9	4,0	3,8
20	المغرب	3,2	2,8	1,9	3,5
21	موريتانيا	17,6	5,5	2,9	7,2
22	اليمن*	3,6	3,9	4,1	3,8

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2014

لقد توصّلت إحدى الدراسات التطبيقية[21] إلى أن مقدِّمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلبٍ كبير في الاقتصادات العربية التي تعيش فيها الأسر الأقلّ دخلاً حياة مالية نشطة، من توفير، واقتراض، وإقراض للآخرين، وتحويل للأموال، ولكن القليل منها فقط يستخدم الخدمات المالية والمصرفية الرسمية. ففي حين أن الطّلب موجود، يبقى العرض محدوداً و/ أو غير مناسب؛ وذلك استناداً للاعتبارات التالية:

- في بعض الاقتصادات العربية، تُعتبر الشبكات البريدية المزوِّد الرئيس لخدمات الادخار والمدفوعات، لاسيما بسبب انتشارها الجغرافي الواسع النطاق؛ ولكنها لا تملك أنشطة إقراض؛
- تُعتبر مؤسسات التمويل الأصغر، والبنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمؤسسات غير الحكومية NGOs [22] هي الجهات الرئيسة التي تقدِّم القروض إلى الأسر ذات الدّخل المنخفض والمشروعات الصغيرة. وفي بعض الاقتصادات العربية، تندرج مؤسسات التمويل الأصغر في نطاق إشراف البنك المركزي، ويمكن الإبلاغ عن بياناتها إلى مسح إمكانية الحصول على التمويل IMF-FAS، على الرغم من أن بيانات جانب العرض لهذا القطاع محدودة؛
- لا تزال المشاركة المباشرة للبنوك التجارية نادرة، كما هو الحال على المستوى العالمي. وفي بعض الاقتصادات العربية، تُعتبر البنوك الحكومية مورِّداً مهمّاً للخدمات المالية للأسر ذات الدّخل المنخفض والمشروعات الصغيرة.

لقد بيّنت المؤشِّرات الأساسية لقياس الشمول المالي في الاقتصادات العربية في جانبي الوصول والاستخدام للمنتجات المالية وجود فجوة كبيرة بين الوصول للمنتجات واستخدامها؛ حيث لم تتجاوز نسبة البالغين الذين يملكون حسابات

(21) CGAP and AMF, Op. Cit., p. 12.

(22) NGOs: Non-Governmental Organizations.

إيداع مصرفية 37 % في الفترة 2011 و 2017، بينما لم تتجاوز نسبة الذين يمتلكون حسابات تسهيلات مصرفية 4 % خلال الفترة نفسها، ويمكن عزوّ سبب وجود هذه الفجوة الكبيرة إلى مجموعة من العوامل الرئيسة بخلاف الأمور السياسية والاقتصادية؛ فإن تدنّي مستويات الوعي والثقافة المالية وعدم ملاءمة المنتجات والخدمات المعروضة لاحتياجات المجتمع وارتفاع أسعارها، وعدم توافر بيئة مناسبة من الشفافية والإفصاح عن شروط وأحكام المنتجات ومبادئ لحماية حقوق مستهلكي هذه المنتجات، كلّ ذلك يُعتبر أسباباً جوهرية لوجود فجوة واضحة في جانبي العرض والطّلب على المنتجات المالية والمصرفية.

جدول 15: نسبة السكان البالغين في الاقتصادات العربية المتوافرة لهم حسابات مصرفية وتسهيلات ائتمانية

المؤشِّر	2011	2014	2017
حسابات مصرفية	%22	%30	%37
تسهيلات ائتمانية	%3	%4	%3

المصدر: من إعداد الباحث

2 - سدّ الفجوة بين العرض والطّلب على الخدمات المالية

لا تزال هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تُسْهم في تحسين وصول الخدمات المالية لعدد أكبر من الأفراد والمشروعات في الاقتصادات العربية من خلال تعزيز الشمول المالي بجانبيه[23]:

- جانب عرض الخدمات المالية: يتمّ تعزيزه من خلال التوسّع في الخدمات المالية المبتكرة، وجذب المزيد من التحويلات المالية التي تُسْهم في تعزيز الشمول المالي؛

(23) راجع: خليل، أحمد فؤاد، آليات الشمول المالي: نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمّان، مج 23، ع3، 2015، ص: 9-10.

- جانب الطّلب على الخدمات المالية: يتمّ تعزيزه من خلال تبنّي استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي، بما يحقّق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصّعوبات المترتّبة على هذا النقص-وخاصّة فيما يتعلّق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة- وما له من أثر إيجابي في دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وتيسير الحصول على التمويل المطلوب.

جدول 16: تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية

الاقتصاد	مدى توافر إستراتيجية وطنية أو خطة لتعزيز الشمول المالي والمصرفي
الأردن	تمّ تشكيل لجنة لإعداد وتطبيق استراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي.
تونس	يتمّ الإعداد حالياً لوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي.
السودان	يجري العمل على تطوير استراتيجية للشمول المالي والمصرفي.
فلسطين	يجري إعداد الاستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي.
الكويت	تتوافر خطط لتعزيز الشمول المالي لدى عدة جهات، ومنها ما تضمّنته تعليمات دليل حماية العملاء الصّادر من بنك الكويت المركزي نحو أهمية وضع برامج سنوية لتحقيق أهداف الشمول المالي والمصرفي.
لبنان	إطلاق استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي والمصرفي؛ والتي تتضمّن جانباً متخصِّصاً بالشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
مصر	يجري إعداد الاستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي.
المغرب	تتوافر استراتيجية للتنمية المتكاملة للقطاع المالي الوطني.
موريتانيا	تتوافر استراتيجية للشمول المالي والمصرفي.

المصدر: صندوق النقد العربي، «بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات»، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، 2017، ص: 29.

ويتطلّب سدّ فجوة الشمول المالي في الاقتصادات العربية تضافر العديد من الجهود على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبنّي استراتيجيات متكاملة وفاعلة للشمول المالي ودعم عملية التّثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة المواتية لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضّوابط اللازمة لحماية المستهلك المالي؛ بما يُسْهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ولمّا كانت البنوك المركزية العربية تستهدف الحفاظ على الاستقرار المالي بتعزيز أهداف الشمول المالي؛ فإن نتائج تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي[24] ستؤدي إلى الحفاظ على توازن معقول في جانبي الأصول والخصوم للمؤسسات المالية والمصرفية.

شكل 3: الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الاقتصادات العربية

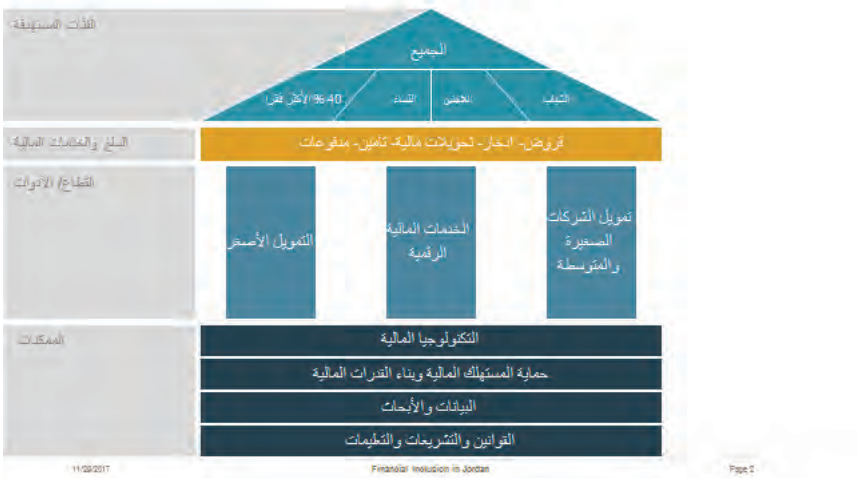

المصدر: البنك المركزي الأردني، «وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018–2020»، 2017، ص: 9.

(24) قد تستغرق عملية بناء وتطبيق الاستراتيجية حوالي 10 سنوات، منها سنتين لبناء الاستراتيجية، و5 سنوات لتنفيذ الاستراتيجية على القطاعات المالية الواقعة تحت إشراف البنك المركزي وهيئة السوق المالية، ويليها 3 سنوات لتطبيقها على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعليه فإن قياس أثر الاستراتيجية يحتاج إلى 10 سنوات من لحظة بنائها إلى تطبيقها على كافة القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور البنوك المركزية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الدور التقليدي للبنوك المركزية العربية

يتمثّل الدور التقليدي الرئيس الذي يقوم به البنك المركزي في غالبية الاقتصادات، في العمل على إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، واستقرار المستوى العام للأسعار، إلى جانب الاستقرار الخارجي المتمثِّل في استقرار سعر الصّرف، ويتركّز الدور الرقابي للبنوك المركزية حول توفير البيئة المصرفية المناسبة، وضمان سلامة الأوضاع المصرفية[25].

وتنصّ معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية على أن الهدف الأول للرقابة المصرفية هو تعزيز أمن وسلامة البنوك والنظام المصرفي. وإذا أُسندت للسلطة الرقابية المصرفية مسؤوليات أوسع؛ فإنها ستكون تابعة للهدف الأولي ولا تتعارض معه؛ حيث يمكن أن يُسند إلى السلطة الرقابية المصرفية في بعض الاقتصادات مسؤوليات: حماية المودعين، الاستقرار المالي، حماية العملاء، الشمول المالي[26].

وبعد مسح كافة أهداف البنوك المركزية العربية، يتّضح أن أغلبها يرتبط بالاستقرار السعري والمالي، وإصدار العملة، واستقرارها، وبناء السياسة النقدية، والمسؤولية عن سياسة الائتمان، مع إشارات قليلة للرّبط مع النمو، والاقتصاد الكلي، ولا يظهر «الشمول المالي» فيها. على النّحو الذي يُبرزه الجدول التالي:

(25) الشاذلي، أحمد شفيق، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص: 49.

(26) Basel Committee on Banking Supervision, Core Principles for Effective Banking Supervision, Bank for International Settlements (BIS), September 2012, pp. 4 - 5 ; 21.

جدول 17: أهداف البنوك المركزية العربية

م	البنك المركزي العربي	الأهداف
1	الأردن	إصدار وتنظيم العملة، الحفاظ على الاستقرار النقدي، ضمان قابلية تحويل العملة، إدارة احتياطات البنوك، تعزيز سلامة الجهاز المصرفي، تقوية المراكز المالية، إدارة نظام المدفوعات الوطني، إدارة الاحتياطي، بيئة مصرفية ملائمة للادخار والاستثمار (قانون البنك المركزي الصّادر عام 1959)
2	الإمارات	إصدار النقد، تثبيت النقد، توجيه سياسة الائتمان لأغراض اقتصادية وتحقيق نمو متوازن، تنظيم المهنة المصرفية، مصرف الحكومة، تقديم المشورة المالية والنقدية للحكومة، الاحتفاظ بالاحتياطي، بنك للبنوك العاملة بالدولة، الوكيل المالي للحكومة لدى صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى (قانون رقم 10 الاتحادي لعام 1980)
3	البحرين	رسم وتنفيذ السياسة النقدية الائتمانية وتقديم خدمات مالية للحكومة والقطاع المالي، تطوير القطاع المالي، حماية المودعين وتعزيز المركز المالي، إصدار العملة، ومنح التراخيص المصرفية (قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006)
4	تونس	إدارة السياسة النقدية، مراقبة التداول النقدي وإدارة نظم الدّفع، الرقابة على مؤسسات القرض، الحفاظ على استقرار الجهاز المالي وسلامته (قانون البنك المركزي التونسي عدد 90 لعام 1958 المعدّل بالقانون عدد 26 لعام 2006، والقانون عدد 69 لعام 2007)
5	الجزائر	الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ضبط التداول النقدي، مراقبة توزيع القروض، إدارة الالتزامات المالية تجاه الخارج، ضبط سوق الصّرف، سلامة النظام المصرفي (القانون 10/90 المعدّل بالأمر رقم 11/03 لعام 2003)
6	جزر القمر	تحديد وتنفيذ السياسة النقدية، ضمان استقرار العملة، الإشراف والرقابة على الأنشطة المصرفية والمالية، دعم السياسة الاقتصادية للحكومة (قانون البنك المركزي الصّادر عام 2010)
7	جيبوتي	ضمان استقرار العملة الوطنية، وضمان حسن أداء النظام المصرفي والمالي (القانون رقم 118/6L/11/AN)
8	السعودية	بنك الحكومة، سكّ وإصدار العملة والمحافظة على قيمتها، إدارة الاحتياطي، إدارة السياسة النقدية واستقرار الأسعار وسعر الصرف، تشجيع نمو القطاع المالي، مراقبة البنوك وأجهزة الوساطة المالية (قانون إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي عام 1952)
9	السودان	إصدار العملة وتنظيمها والإشراف عليها، إصدار السياسة النقدية والتمويلية بالتنسيق مع وزير المالية بما يحقّق أهداف الاقتصاد الوطني، تنظيم العمل المصرفي لصالح الاقتصاد الوطني، الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصّرف، بنك للحكومة ومستشار مالي لها، الإشراف على النظام المصرفي وفقاً للشريعة الإسلامية (قانون بنك السودان لعام 2002)
10	سورية	العمل على استقرار ودمج وزيادة كفاءة نظم المدفوعات المالية لتقرير الأداء الاقتصادي الكلي الأمثل (قانون التأسيس عام 1953)
11	الصومال	الاستقرار النقدي، المحافظة على القيمة الخارجية والداخلية للشلن الصومالي، تعزيز الائتمان بهدف تحقيق نمو متوازن، والإسهام في الحدود المسموحة للبنك، في السياسات المالية والاقتصادية للبلد (القانون رقم 6 لعام 1968)
12	العراق	المحافظة على استقرار الأسعار، تنفيذ السياسة النقدية، إدارة الاحتياطي، إصدار وإدارة العملة، تنظيم القطاع المصرفي (القانون الصّادر في 6 مارس 2004)

م	البنك المركزي العربي	الأهداف
13	عُمان	إصدار العملة، والحفاظ على القيمة المحلية والدولية للعملة، والإشراف على البنوك، بنك الحكومة ومستشارها في الشؤون الاقتصادية المحلية والدولية (قانون البنك المركزي الصّادر في 2014)
14	فلسطين	ممارسة سلطة إصدار النقد والمشاركات، تنظيم الأنشطة المصرفية والإشراف عليها، إعداد ونشر ميزان المدفوعات، توفير سيولة للبنوك وفق القانون، السياسة النقدية، تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة، الوكيل المالي للسلطة داخل وخارج فلسطين، المحافظة على جهاز مصرفي فعّال، تنظيم الائتمان اللازم للنمو الاقتصادي، العمل كبنك للبنوك المرخّصة ومراقبتها، تنظيم أنشطة الوساطة المالية، القيام بأيّ أعمال أخرى يُعهد بها لسلطة النقد (القانون رقم 2 لعام 1997)
15	قطر	المحافظة على قيمة العملة والاستقرار النقدي، جهة مالية تنظيمية ورقابة إشرافية عليا، إيجاد قطاع خدمات مالية يتّصف بالشفافية والاستقرار والحوكمة، تعزيز الثقة بالدولة كمركز مالي، ضمان تطوير قطاع الخدمات المصرفية بما يواكب أهداف التنمية الشاملة، استقرار قيمة العملة، واستقرار الأسعار، والاستقرار المالي والمصرفي (القانون 13 لعام 2012)
16	الكويت	إصدار العملة، تأمين ثبات النقد الكويتي، توجيه سياسات الائتمان لأغراض اقتصادية واجتماعية وزيادة الدّخل، مراقبة الجهاز المصرفي، بنك الحكومة، المشورة المالية للحكومة (قانون رقم 32 لعام 1969)
17	لبنان	المحافظة على الاستقرار النقدي الاقتصادي، المحافظة على سلامة النظام المصرفي، تطوير الأسواق المالية، تطوير وتنمية نظم المدفوعات، تنمية وتطوير نظم التحويلات، تنمية وتطوير نظم التسويات (القانون رقم 13513 لعام 1963)
18	ليبيا	إصدار النقد والمحافظة على استقراره داخلياً وخارجياً، إدارة الاحتياجات، تنظيم السياسة النقدية، تنظيم السياسة الائتمانية في ظلّ السياسة العامّة للدولة، تحقيق أهداف استقرار الأسعار وسلامة النظام المصرفي، إدارة السيولة النقدية، تنظيم الصّرف الأجنبي، تقديم المشورة للدولة في السياسة الاقتصادية (القانون رقم 1 لعام 2005 المعدّل بالقانون رقم 46 لعام 2012)
19	مصر	تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة الجهاز المصرفي، صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والاستثمارية، إصدار النقد، الرقابة المصرفية، إدارة الاحتياطي، تنظيم سوق الصّرف الأجنبي، الإشراف على ميزان المدفوعات، حصر ومتابعة المديونية الخارجية للحكومة والقطاع الخاص (القانون رقم 88 لعام 2003)
20	المغرب	إصدار العملة، السياسة النقدية واستقرار الأسعار، استقرار العملة والقابلية للتحويل، نشر الإحصاءات المرتبطة بالعملة والائتمان، توفير احتياطي الصّرف العمومي، ضمان عمل النظام المصرفي والإشراف عليه، مراقبة وسلامة نظم الأداء وسلامة المعايير (القانون رقم 76.03 لعام 2005)
21	موريتانيا	الحفاظ على استقرار الأسعار، وعدم الإخلال بهدف استقرار الأسعار، واستقرار النظام المالي، والإسهام في تنفيذ السياسات الاقتصادية العامة المحدّدة من قِبل الحكومة (القانون رقم 004/2007)
22	اليمن	تحقيق استقرار الأسعار، رسم السياسة النقدية، وتحديد وإدارة سعر الصّرف، التّرخيص للبنوك والمؤسسات المالية، حيازة وإدارة الاحتياطي للدولة، تبسيط إجراءات نظم الدّفع، مستشار مالي للحكومة، اتّباع النظم المحاسبية المصرفية (القانون رقم 14 لعام 2000)

المصدر: راجع: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية في الدول العربية؛ الكواز، أحمد، «النمو الشامل»، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 129، سبتمبر 2016، ص: 14.

المطلب الثاني: الدور الجديد للبنوك المركزية العربية

من الواضح أن البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية معنيّة بصورة كبيرة ومباشرة في قيادة الجهود الوطنية لتحسين الشمول المالي في الاقتصادات العربية[27]؛ حيث يرتبط ذلك بمسؤولياتها كجهات إشرافية ورقابية على جزء كبير من مكوِّنات القطاع المالي والمصرفي[28]، كما يرتبط بدورها كطرف مشارك في النظام المالي ومسؤولياتها الرئيسة في التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى في رسم وإدارة سياسات القطاع المالي على المستوى المحلّي والدّولي.

1 - دور البنوك المركزية كسلطة إشرافية ورقابية

ترتكز الجهود الإشرافية والرقابية للبنوك المركزية على حماية النظام المالي والمصرفي ككل، والتأكُّد باستمرار من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها. ومن شأن إضافة بُعد أو مسؤولية جديدة لهذه الجهود ترتبط بتحسين الشمول المالي، أن يضيف متغيِّرات جديدة يتعيّن التعامل معها. مثل: التعامل مع مقدِّمين جُدد أو مختلفين للخدمات المالية والمصرفية، وأدوات ومنتجات وقنوات جديدة لتقديم هذه الخدمات، وأنماط جديدة من المتعاملين.

إن للبنوك المركزية وظائف متعدِّدة بصفتها سلطات تنظيمية ورقابية وإشرافية على القطاع المالي والمصرفي، يمكن من خلالها أن تؤثِّر في تعزيز الشمول المالي، ومن هذه الوظائف والمسؤوليات ما يلي:

- توفير البيئة القانونية للإسراع من وتيرة الوصول للخدمات المالية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية؛
- تطوير وتفعيل أنظمة مكافحة غسل الأموال؛

(27) راجع: مصطفى، سراج الدين عثمان، دور البنوك المركزية واتحادات البنوك في تحسين الشمول المالي، في منتدى الشمول المالي: التوجّه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، الخرطوم، 23-24 فبراير 2015؛ برنيه، مرجع سابق، ص: 46-55.

(28) يتكوّن القطاع المالي من ثلاثة مكوِّنات رئيسة هي: المؤسسات (البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية)، والأسواق المالية (أسواق الأسهم والسندات، وأسواق النقد)، والبِنية التحتية (الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية، ونظم المدفوعات والتسوية والمقاصة، ونظم المحاسبة).

- متابعة تحسين البِنية التّحتية المالية؛
- توفير حماية المستهلك والمتعاملين في الخدمات المصرفية؛
- تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية.

2 - دور البنوك المركزية كمنسِّق لسياسات القطاع المالي

أصبحت العديد من البنوك المركزية في العالم تؤدِّي دوراً قياديّاً في استراتيجيات الشمول المالي؛ من خلال جمع البيانات والإحصاءات وتقديم التحليلات المتعلِّقة بتطور مؤشِّرات الوصول للتمويل والخدمات المالية، سواء البيانات المتعلِّقة بجانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوافر خدماتها) أو المتعلِّقة بجانب الطّلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والشركات). كما أصبحت هذه البنوك تمارس دوراً قياديّاً في التنسيق مع السلطات الإشرافية والأطراف الأخرى (وزارة المالية، هيئة السوق المالية، شركات الاتصالات، شبكات الهاتف المحمول) بشأن السياسات والإجراءات المتّخذة.

3 - دور البنوك المركزية كطرف مشارك في الجهود الدولية والإقليمية

تُنسِّق البنوك المركزية مع المؤسسات الإقليمية والهيئات الدولية[29] المعنيّة بقضايا الشمول المالي؛ غير أن حضور ومشاركة الاقتصادات العربية لا يزال ضعيفاً في التجمّعات الدولية المعنيّة بتحسين مستويات الشمول المالي والمصرفي. وسيساعد تعزيز تواجد السلطات والمؤسسات العربية في هذه التجمّعات، من الإفادة من تجارب وخبرات الآخرين في هذا الشأن، إلى جانب ما قد يوفِّره ذلك من فرصة للحصول على الدّعم الفني على صعيد تصميم خطط واستراتيجية تعزيز الشمول المالي والمصرفي.

ولتعزيز عملية تطوير وبناء استراتيجية وطنية فعّالة؛ فإن الأمر يستدعي إنشاء

(29) هذه المؤسسات الدولية هي على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية، مثل: مجلس الاستقرار المالي (FSB)، لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، لجنة المدفوعات والبِنية التّحتية للسوق (CPMI)، مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF)، الجمعية الدّولية لضامني الودائع (IADI)، الاتّحاد الدّولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)، المنظّمة الدّولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

شراكات وعلاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال تعزيز الشمول المالي والمصرفي، مثل: مؤسسة التّحالف العالمي للشمول المالي AFI، والوكالة الألمانية للتّعاون الدولي GIZ، والشبكة الدّولية للتّثقيف المالي INFE التّابعة لمنظمة التّعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP التّابعة للبنك الدولي WB، وصندوق النقد الدولي IMF، وغيرها من المؤسسات الدّولية ذات العلاقة والتي يمكن الإفادة من خبراتها في مجال بناء الاستراتيجية الوطنية.

شكل 4: ملامح التوجّهات الحديثة لدور البنوك المركزية العربية في ضوء متطلّبات الشمول المالي

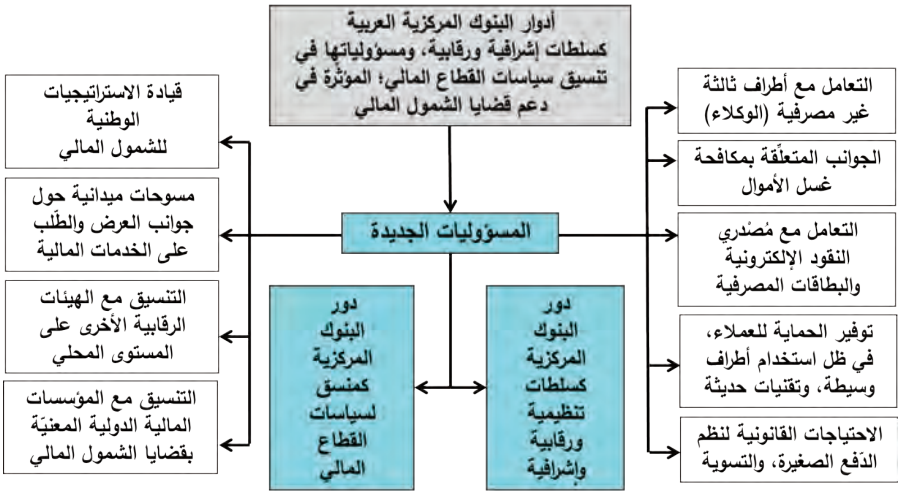

المصدر: من إعداد الباحث

بناءً على ما سبق؛ فقد أقدمت العديد من البنوك المركزية في العالم على إنشاء إدارات داخلها تُعنى بقضايا الشمول المالي والمصرفي. وهناك مَن يرى بأنه «لا يمكن القول أن موضوعات الشمول المالي، هي موضوعات جديدة على صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية. فقد اهتمّت العديد من الدول العربية بهذه

القضايا؛ إلا أنها لم تكن تحظى بالأولوية اللّازمة من جهة، وغالباً ما كان يُنظر إليها على أنها جوانب اجتماعية مكمِّلة من جهة أخرى. كما أن هذه الجهود كانت في أحوال كثيرة، جهود غير متّسقة تفتقر إلى وجود إستراتيجية أو برامج شاملة. وقد انعكس ذلك في تدنٍّي مؤشِّرات الشمول المالي للدول العربية كمجموعة، بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى للدول النامية والاقتصادات الناشئة»[30].

4 - دور البنوك المركزية في قيادة الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي والمصرفي

الحقيقة أن إضافة بُعد الشمول المالي والمصرفي إلى مسؤوليات واهتمامات البنوك المركزية العربية يستدعي تغيّرات ومخاطر يتعيّن التحوّط لها؛ وذلك من خلال ما يلي[31]:

- وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافّة أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطّلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرّسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية؛ وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
- تحسين البِنية التّحتية المالية المساندة من خلال إنشاء نظم المعلومات الائتمانية، وتطوير نظم الدّفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي والمصرفي على تعزيز التّوعية ونشر الثقافة المالية والمصرفية؛
- إنشاء إدارات أو مجموعات عمل داخل البنوك المركزية تُعنى بقضايا الشمول المالي والمصرفي؛

(30) برنيه، مرجع سابق، ص: 56.

(31) صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: 2.

- الإفادة من المبادئ والإرشادات الصّادرة عن السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية المعنيّة بقضايا الشمول المالي والمصرفي.

كما يتعيّن أن تهتمّ البنوك المركزية العربية بوضع استراتيجية للشمول المالي؛ حيث قامت العديد من الاقتصادات بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها الوطنية. وقد شكّلت هذه التطورات تحدّيات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثّلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي Financial Inclusion كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي Financial Stability، والنزاهة المالية Financial Integrity، والحماية المالية للمستهلك Financial Consumer Protection [32].

(32) راجع: صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، 2015.

جدول 18: أولويات البنوك المركزية لدى استهداف الشمول المالي والمصرفي

الشمول المالي	الاستقرار المالي
• تحديد العوائق الرئيسة التي تحول دون وصول العملاء إلى الخدمات المالية؛ • مراعاة تحديث الأدلة والبيانات المتاحة لتيسير اتّخاذ القرارات من قِبل البنوك المركزية، والتّعاون مع الباحثين المحليين والاهتمام بجمع البيانات وخاصّة من جانب الطّلب (الذي يمثّل تحدّياً أكثر من جانب العرض).	• الاستقرار يبني ويعزّز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل؛ ممّا يجعله أكثر إقبالاً على الانضمام إلى القطاع المالي؛ • يؤثّر الاستقرار بشكل إيجابي في التضخّم وأسعار العائد، بما ينعكس إيجابيّاً على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسة؛ ومن ثمّ إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.
النزاهة المالية	**الحماية المالية للمستهلك**
• يتعيّن أن تتضمّن استراتيجية الشمول المالي مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب كأهداف مكمِّلة لها؛ حيث إن استبعاد أصحاب المداخيل المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية لا يحقّق أهداف سياسة مكافحة الجرائم المالية؛ • يكمن التحدّي في إمكانية استيعاب الفئات المستبعدة بتخفيف قواعد مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب مع التأكّد من إمكانية مواجهة المخاطر المرتبطة بذلك.	• وضع ضوابط رقابية لحماية المستهلك، وتمكين البنوك المركزية من الصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها، كما يتطلّب تعاوناً بين البنوك المركزية ومختلف الجهات والهيئات الرقابية ذات العلاقة؛ • تعاون ممثّلي القطاع العام والقطاع الخاص مع البنوك المركزية لتيسير تنفيذ الضّوابط الرقابية، ووضع منظومة متكاملة يتمّ تطويرها بشكل تدريجي لضمان حماية المستهلك وزيادة وعيه وتثقيفه مالياً.

المصدر: من إعداد الباحث

وأظهر تحليل للبنك الدولي أن 40 بلداً (بما فيها المغرب وفلسطين[33]) من أصل 56 بلداً (71 %) تتولّى فيها البنوك المركزية قيادة استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية، وبخاصّة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المالي؛ لتحديد الإصلاحات المرتبطة بأهداف السياسات التي تساند الشمول المالي.

(33) راجع: الجواهري، مرجع سابق؛ جهاد خليل الوزير، ورقة حول التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2013.
كما شرعت البنوك المركزية في الأردن ومصر وغيرها باتّخاذ خطوات لصياغة استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

جدول 19: مجالات السياسات الشائعة في الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي (56 بلداً)

السياسة	النسبة
التثقيف المالي	%63
تعديل الإطار التنظيمي	%61
جمع وقياس البيانات	%59
حماية المستهلك	%50
الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول/ الجوال	%39

المصدر: راجع: ,"Cihak, Martin & Parabal Singh, "An Analysis of National Financial Inclusion Strategies 2013, See Web Site: http://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/analysis-national-financial-inclusion-strategies; World Bank, "The Financial Inclusion Strategies Database", See Web Site: http://econ.worldbank.org

المبحث الرابع: دور البنوك الإسلامية العربية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الدور الحالي للبنوك الإسلامية العربية

1 - واقع القطاع المصرفي الإسلامي العربي

أحرزت الصّيرفة الإسلامية العربية تقدُّماً كبيراً من حيث النّمو في عدد البنوك والعملاء والأصول منذ نشأتها في منتصف السّبعينيّات من القرن العشرين الماضي. وقد بلغ إجمالي موجودات البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية في نهاية عام 2017 نحو 600 مليار دولار؛ أي ما يُمثِّل حوالي 18 % من إجمالي الأصول المصرفية العربية.

وتُشير تطوّرات القطاع المصرفي العربي[34] الذي يضمّ 650 مِصرفاً إلى أن البنوك العربية الإسلامية تستحوذ على حصّة المصرفية الإسلامية العالمية سواء من حيث عدد البنوك أو حجمها؛ حيث يوجد حوالي 164 مصرفاً عربيّاً إسلاميّاً بالكامل، موزّعين على الاقتصادات العربية على النّحو التالي:

شكل 5: التوزُّع العددي للبنوك الإسلامية في الاقتصادات العربية (2017)

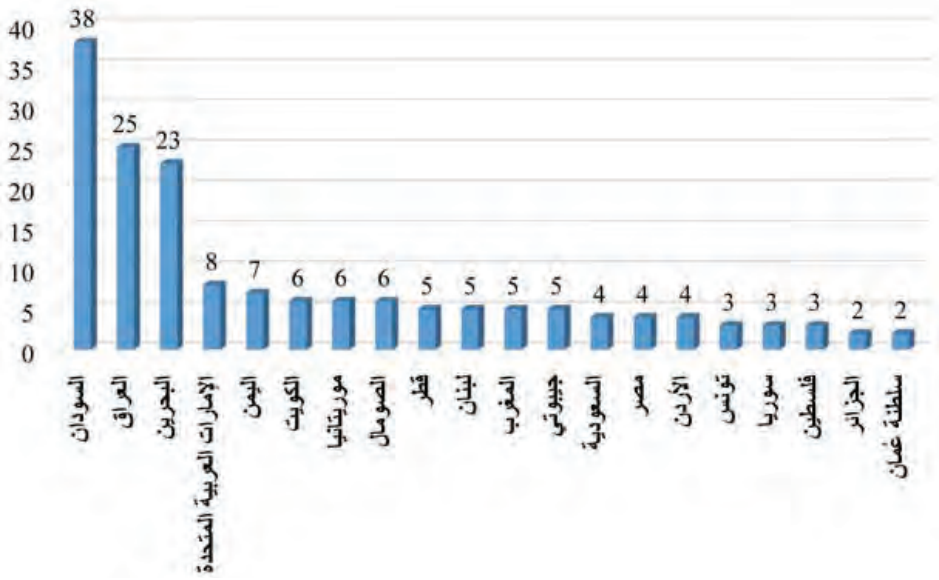

المصدر: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، «اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017»، مرجع سابق، ص: 12.

كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50 % من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، وتشكِّل الأصول المصرفية الإسلامية ما بين 20 %- 25 % من إجمالي الأصول المصرفية العربية.

(34) راجع: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، أبريل 2018، ص: 8-14.

جدول 20: البيانات المالية المجمّعة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي (2017)

البيان	عدد البنوك الإسلامية	الموجودات	أرصدة التوظيفات المالية (التمويل)	أرصدة الأوعية الادخارية (الودائع)	حقوق الملكية	الأرباح
القطاع المصرفي الإسلامي العربي (مليار دولار)	164 بنك	600	381	420	82	9
٪ من إجمالي القطاع المصرفي العربي	%25	%18	%21	%20	%22	غ.م

المصدر: راجع: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، «اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017»، مرجع سابق، ص: 12.

تعكس الأرقام السّابقة إسهامات القطاع المصرفي الإسلامي في تمويل الاقتصادات العربية على الرّغم من انخفاض أسعار النّفط، واستمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية.

على المستوى العالمي؛ يوجد 45 مصرفاً إسلاميّاً عربيّاً من بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة، من بينها 40 في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، فمن بين أكبر 20 مصرفاً إسلاميّاً في العالم؛ فإن 11 منها تتبع لدول الخليج العربي (8 بنوك إسلامية بالكامل و3 بنوك تقليدية تُدير نوافذ إسلامية).

وفيما يلي قائمة بالبنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية (من دون أن تشمل البنوك العربية التي تُدير نوافذ إسلامية):

جدول 21: قائمة البنوك الإسلامية في الاقتصادات العربية (2017)

البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية				
السودان				
البنك الأهلي السوداني	البنك العقاري التجاري	بنك الجزيرة السوداني الأردني	بنك بيبلوس إفريقيا	بنك النيل للتجارة والتنمية
البنك الأهلي المصري (الخرطوم)	بنك أبو ظبي الوطني	بنك الخرطوم	بنك تنمية الصادرات	بنك قطر الوطني الإسلامي-السودان
البنك الإسلامي السوداني	بنك أمدرمان الوطني	بنك الرواد للتنمية والاستثمار	بنك فيصل الإسلامي السوداني	مصرف أبو ظبي الإسلامي
البنك الزراعي السوداني	بنك الأسرة	بنك الشمال الإسلامي	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة
البنك السعودي السوداني	بنك الاستثمار المالي	بنك العمال الوطني	مصرف التنمية الصناعية	بنك آيفوري
البنك السوداني الفرنسي	بنك البركة السوداني	بنك المال المتّحد	مصرف السّلام	بنك الإبداع للتمويل الأصغر-السودان*
البنك السوداني المصري	بنك التضامن الإسلامي	بنك النيل الأزرق المشرق	مصرف المزارع التجاري	مصرف قطر الإسلامي
البنك العربي لسوداني	بنك الثروة الحيوانية	بنك النيلين		
العراق				
المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار	مصرف الرواحل الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف النهرين الإسلامي	مصرف الثقة الدولي الإسلامي
مصرف إيلاف الإسلامي	المصرف الوطني الإسلامي	مصرف العربية المتحدة الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل
مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	مصرف نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	المصرف الدولي الإسلامي	مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل
مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف أبو ظبي الإسلامي	مصرف القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار	مصرف آسيا العراق الإسلامي
مصرف دجله والفرات للتنمية والاستثمار	مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	مصرف البركة التركي التضامني	مصرف الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل	بنك آسيا التركي**

البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية				
البحرين				
بنك البركة الإسلامي	بنك ABC الإسلامي (مصرف المؤسسة المصرفية العربية الإسلامي)	مصرف الطاقة الأول	مركز إدارة السيولة المالية	بنك الأسرة*
مصرف السّلام – البحرين	مجموعة البركة المصرفية	بيت التمويل الخليجي	أر أي بحرين	بيت التمويل الكويتي – البحرين
بنك البحرين الإسلامي	البنك الإسلامي العربي	المصرف العالمي	فينشر كابيتال بنك	دار الاستثمار
بنك الإثمار	بنك الخير	مصرف إيدار	بنك الخرطوم – الدولي	بنك الاستثمار الدولي
المصرف الخليجي التجاري	سيتي بنك الإسلامي الاستثماري	البنك الكويتي التركي للمساهمة		
الإمارات العربية المتحدة				
بنك دبي الإسلامي	مصرف أبو ظبي الإسلامي	مصرف الإمارات الإسلامي	مصرف الهلال	نور بنك
مصرف الشارقة الإسلامي	مصرف عجمان	بنك النيلين		
اليمن				
بنك التضامن الإسلامي الدولي	بنك سبأ الإسلامي	بنك الأمل للتمويل الأصغر*	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	كاك الإسلامي*
مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	مصرف اليمن البحرين الشامل			
الكويت				
بيت التمويل الكويتي	البنك الأهلي المتّحد	بنك بوبيان	بنك الكويت الدولي	بنك وربة
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار				
موريتانيا				
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي	بنك المعاملات الصحيحة	بنك موريتانيا الجديد	بنك التمويلات الإسلامية	البنك الإسلامي الموريتاني
البنك الشعبي الموريتاني				
الصومال				
بنك ذهب شيل العالمي	بنك السلام الصومالي	بنك الأمل للتمويل الأصغر	بنك بريمير	ترست أفركان بنك
بنك الصومال العالمي				

البنوك الإسلامية العاملة في الاقتصادات العربية				
قطر				
مصرف قطر الإسلامي	مصرف الريان	بنك قطر الدولي الإسلامي	بنك بروة	بنك قطر الأول*
لبنان				
بنك بلوم للتنمية	بنك البركة لبنان	البنك الإسلامي اللبناني	بيت التمويل العربي	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل – لبنان
المغرب				
أمنية بنك	بنك الصفاء	بنك التمويل والإنماء	بنك اليسر	الأخضر بنك
جيبوتي				
بنك شرق إفريقيا	بنك سبأ الإسلامي	بنك سلام الإفريقي	بنك شورى الإسلامي*	بنك ذهب شيل الدولي*
السعودية				
مصرف الراجحي	مصرف الإنماء	بنك الجزيرة	بنك البلاد	
مصر				
بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك البركة مصر	بنك أبو ظبي الإسلامي	بنك ناصر الاجتماعي*	
الأردن				
البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي	بنك صفوة الإسلامي	مصرف الراجحي	
تونس				
بنك البركة تونس	مصرف الزيتونة	بنك الوفاق		
سورية				
بنك سورية الدولي الإسلامي	بنك البركة سورية	بنك الشام		
فلسطين				
البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	مصرف الصفا الإسلامي		
الجزائر				
بنك البركة الجزائري	مصرف السّلام – الجزائر			
عُمان				
بنك نزوى	بنك العز الإسلامي			

المصدر: راجع: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية في الدول العربية؛ إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، «اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017»، مرجع سابق، ص: 9-11.

* البنك غير مذكور ضمن قائمة البنك المركزي ** قيد التّصفية

2 - فرص وتحدِّيات القطاع المصرفي الإسلامي العربي

البنوك الإسلامية العربية لديها دور جوهريّ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في عالم الصّيرفة، وتحفيز الاقتصادات وتنشيطها وفق المتطلّبات الشرعية. فمن ميزات البنوك الإسلامية أن علاقتها مع العملاء ليست قائمة على أساس دائن ومدين؛ بل هي علاقة تؤكِّد على تقاسم المخاطر والأرباح والخسائر. كما أن البنوك الإسلامية تستهدف تقديم الخدمات المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي نظراً لعدم امتلاكها الضّمانات المطلوبة من قِبل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية[35]. ومن ثمّ؛ فإن لزيادة وتوسيع دور التمويل الإسلامي إمكانات هائلة لتعزيز الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية.

يُعتبر السودان البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، بإجمالي موجودات بلغت 25,1 مليار دولار بنهاية 2017. وفي كل من جيبوتي والأردن، تمثِّل أصول البنوك الإسلامية نحو 16 % من إجمالي الأصول المصرفية، وتشكِّل أصول البنوك الإسلامية الفلسطينية الثلاثة أكثر من 14 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني.

وتتركّز الصّيرفة الإسلامية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يعمل في الاقتصادات الخليجية 48 مصرفاً إسلاميّاً بالكامل. وبنهاية عام 2017، بلغت نسبة أصول البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في الكويت 45 %، وفي كل من السعودية وقطر ٪26، وفي الإمارات العربية المتحدة 20 %، وفي البحرين 17 %، وفي عُمان 4 %.

وتطمح البنوك الإسلامية في تونس إلى الاستحواذ على 15 % من إجمالي الأصول المصرفية بحلول عام 2022، مقابل 5 % عام 2017، ولكن تصطدم هذه الطموحات

(35) تُشير دراسة نشرها البنك الدولي عام 2014 إلى أنه كلّما زادت نسبة البنوك الإسلامية للسكان؛ انخفض عدد المشروعات الصغيرة والمتوسّطة التي تواجه عوائق في الدّخول إلى النظام المالي.

بالعديد من العقبات، أبرزها التّشريعات المصرفية غير المواتية. وفي يوليو 2016، صادقت تونس على قانون البنوك والمؤسسات المالية والذي تضمّن قوانين متعلّقة بالصيرفة الإسلامية.

وتشكّل موجودات البنوك الإسلامية العراقية نحو 5 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي. وبحسب توقّعات الخبراء؛ فإن الصّيرفة الإسلامية في العراق تنتظرها بيئة استثمارية واعدة خلال الأعوام المقبلة؛ من خلال خطط إعادة الإعمار.

أما في لبنان والجزائر، فتبقى الصّيرفة الإسلامية محدودة؛ حيث تمثّل أصول البنوك الإسلامية أقل من 1 % من إجمالي الأصول المصرفية في لبنان التي لا تسمح بوجود نوافذ للصّيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، و2 % في الجزائر. وتبقى العقبة الأولى التي تواجه انتشار الصّيرفة الإسلامية في الجزائر هي غياب الإطار القانوني المنظِّم لها، فقانون «النّقد والقرض» المنظِّم لعمل ونشاط البنوك لا يتضمّن أيّ مواد متعلّقة بالصّيرفة الإسلامية بشكل مباشر.

وتجدر الإشارة إلى أن عام 2017 شهد انطلاقة متأخِّرة للصّيرفة الإسلامية في المغرب؛ حيث أُطلق عليها مسمّى «البنوك التشاركية». أما ليبيا فأصدرت قانوناً منذ عام 2013، يخوِّل لكل البنوك التحوّل إلى الصّيرفة الإسلامية، لكن الوضع الذي تمرّ به لم يسمح بتنفيذ هذا القانون، إلا أن ذلك لم يمنع بعض البنوك من التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية[36].

المطلب الثاني: الدور المستقبلي للبنوك الإسلامية العربية

1 - مؤشِّر الاستبعاد المالي في الاقتصادات العربية

إن قطاع الصّيرفة الإسلامية لا يزال ذا سعة كبيرة، يستوعبُ مزيداً من المتعاملين

(36) المرجع السابق، ص: 12-13.

من غير المشمولين بالخدمات المصرفية، وفي الأعوام الأخيرة اعترفت بها الهيئات الدولية مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كصناعة جوهرية لمواجهة تحدِّي الاستبعاد المالي والمصرفي.

ومن المتوقّع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية المزيد من التطوّر لاسيما في ما يتعلّق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة؛ للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء وتعزيز الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية[37].

وتشـــير نتائج البــنك الدولي حول أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرفية في الاقتصادات العربية أبرزها: بنسبة 12 % بسبب عدم الحاجة إلى البنوك (الجزائر والمغرب)، وبنسبة 18 % لأسباب عقائدية (الأردن)، و 36 % لعدم القدرة على توفير المستندات اللّازمة (ليبيا)، و 54 % بسبب بُعد المسافة (تونس)، و 54 % بسبــب الاعتماد على فرد من العائـــلة لديه حســـاب مصرفي (الإمارات)، و 55 % بسبب قلّة الثقة في البنوك (تونس)، و 71 % لارتفاع تكلفة الخدمات المالية (تونس)، و 83 % بسبب انخفاض الدّخل (مصر).

(37) تُشير دراسة حديثة قامت بها شركة إرنست أند يونغ حول «المصرفية في الأسواق الناشئة»، إلى أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة يمكنها –إن وظّفت التقنيات الحديثة– أن تستقطب 150 مليون شخص من غير المشمولين بالخدمات المصرفية؛ خلال السنوات الثلاث القادمة.

جدول 22: أسباب الاستبعاد المالي في الاقتصادات العربية (2017)

م	الاقتصاد	أسباب عدم ملكية حساب مصرفي (٪)							
		المسافة	التكلفة	قلّة المال	نقص المستندات	قلّة الثقة	عدم الحاجة	أسباب دينية	فرد من العائلة لديه حساب
1	الأردن	5,0	35,3	75,4	14,3	16,0	3,0	17,7	28,0
2	الإمارات	16,5	27,7	48,3	26,6	9,2	1,6	6,4	53,8
3	البحرين	12,0	20,1	56,3	22,1	7,6	2,4	5,6	46,2
4	تونس	53,5	70,9	79,8	15,1	55,2	0,0	15,3	5,5
5	الجزائر	6,8	8,7	35,5	11,5	14,6	12,0	7,6	20,6
6	جزر القمر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
7	جيبوتي	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
8	السعودية	13,5	28,1	65,8	21,6	7,9	3,4	7,1	47,1
9	السودان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
10	سورية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
11	الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
12	العراق	26,4	45,9	76,6	25,1	25,7	2,3	12,6	10,0
13	عُمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
14	فلسطين	3,2	12,9	67,1	4,9	7,3	6,1	15,5	19,7
15	قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
16	الكويت	6,9	30,8	65,8	23,8	5,9	2,8	2,6	43,6
17	لبنان	0,8	20,3	54,0	0,4	13,2	5,2	2,9	32,6
18	ليبيا	16,8	40,9	60,0	35,7	33,8	2,9	15,0	44,4
19	مصر	7,0	17,7	83,2	12,7	5,2	3,7	4,7	9,4
20	المغرب	3,5	11,2	72,3	7,6	7,3	11,5	4,1	3,8
21	موريتانيا	15,9	24,1	51,2	19,3	9,2	2,7	6,2	13,0
22	اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

2 - مؤشِّر الاعتبارات الدينية في الاقتصادات العربية

تكشف إحصاءات الانتشار المصرفي والاعتبارات الدينية[38] عن تحدّي توسُّع صناعة التمويل الإسلامي في الاقتصادات العربية التي يعلِّل فيها السكان البالغون أسباباً دينية وراء عدم اشتراكهم في الخدمات المالية؛ حيث يظهر أن ذلك يصادف احتواء تلك الاقتصادات على حجم ضئيل من التمويل الإسلامي أو لا يزال في بداية النموّ، نظراً لعدم توافر الخيارات المتوافقة مع الشريعة في النّظم المصرفية والتمويل الأصغر.

ويُظهر الجدول اللّاحق أن الأشخاص البالغين في جيبوتي والأردن وفلسطين وتونس وسورية وليبيا يعلِّلون بصورة أكبر عدم استخدامهم لخدمات التمويل كنتيجة للمعتقدات الدينية، من تلك الاقتصادات التي بها قواعد راسخة للتمويل الإسلامي. وبالمقارنة في الاقتصادات التي تتمتّع بحضور قويّ للتمويل الإسلامي، مثل: الكويت والبحرين؛ فإن نسبة لا تتجاوز 6 % من السكان الذين شملهم المسح قد أرجعوا وجود أسباب دينية كحاجزٍ لفتح حساب مصرفي.

(38) See: Demirguc-Kunt, Asli et al, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults", Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank, Washington DC, October 2013; Ben Naceur, Sami et al, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, WP/1531/, International Monetary Fund, February 2015; Ocampos, Lorraine, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?", August 10, 2015, See Web Site: https://blog-montada.imf.org; Mohieldin, Mahmoud et al, "The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries." Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012; Malaysia International Islamic Financial Centre, "Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014, p. 4.

جدول 23: انتشار الحساب المصرفي والأسباب الدينية وراء عدم امتلاك حساب في الاقتصادات العربية (2017)

م	الاقتصاد	أشخاص بالغون لديهم حساب في مؤسسات مالية رسمية (%)	أشخاص بالغون ليس لديهم حساب نتيجة لأسباب دينية (%)
1	الأردن	42,5	17,7
2	الإمارات	88,2	6,4
3	البحرين	82,5	5,6
4	تونس	36,9	15,3
5	الجزائر	42,8	7,6
6	جزر القمر*	21,7	5,8
7	جيبوتي*	12,3	22,8
8	السعودية	71,7	7,1
9	السودان*	6,9	4,5
10	سورية*	23,3	15,3
11	الصومال*	31,0	8,9
12	العراق	22,7	12,6
13	عُمان*	73,6	14,2
14	فلسطين	25,0	15,5
15	قطر*	65,9	11,6
16	الكويت	79,8	2,6
17	لبنان	44,8	2,9
18	ليبيا	65,7	15
19	مصر	32,8	4,7
20	المغرب	28,6	4,1
21	موريتانيا	20,9	6,2
22	اليمن*	3,7	8,9

المصدر: راجع:

World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014, pp. 174 - 175; World Bank, Global Financial Inclusion, Op. Cit.

* بيانات 2011

الخاتمة

أولاً: نتائج البحث

في ختام دراستنا التّحليلية لفجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛ تأكّدت لنا نتائج مُهمّة نستعرضها فيما يلي:

- تُخفي مؤشِّرات الشمول المالي والمصرفي عن الاقتصادات العربية كمجموعة تفاوتاً كبيراً في الشمول المالي والمصرفي بين الدول العربية كلٌّ على حِدة؛ حيث تبرز الحاجة إلى تحسين الشمول المالي لدى كل الدول العربية من دون استثناء، وخصوصاً لدى الاقتصادات الأقلّ دخلاً والأكثر سكّاناً؛
- انخفاض مستويات الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية ناتج عن الطّلب غير المستغلّ، في غياب عرض رسمي مناسب لاحتياجات الفئات المستبعدة ماليّاً، ويتجلّى ذلك بصورة ملحوظة في:

- جانب الطّلب على الخدمات المالية والمصرفية: يشير تحليل البيانات المتاحة من المؤشِّر العالمي للشمول المالي إلى طلب كبير غير ملبَّى على الخدمات المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية سواء من قِبل الأفراد أو المشروعات الصغيرة؛
- جانب عرض الخدمات المالية والمصرفية: عادة ما يلجأ الأفراد والمشروعات الصغيرة في الاقتصادات العربية إلى الخدمات المالية غير الرسمية أو غير الخاضعة للرقابة، ومن الواضح أن هذا العرض لا يتلاءم مع الطّلب الحالي؛ حيث يبرِّر ذلك اللّجوء الكبير إلى الخدمات المالية غير الرسمية بالنسبة للادِّخار أو الاقتراض على حدٍّ سواء؛
- وجود فجوة كبيرة بين الوصول للمنتجات المالية واستخدامها: بلغت

نسبة البالغين الذين يملكون حسابات إيداع مصرفية 30 % و 37 % في عامي 2014 و 2017، بينما بلغت نسبة الذين يمتلكون حسابات تسهيلات مصرفية 4 % و 3 % خلال الفترة نفسها.

- تفسّر الفجوة الواضحة بين العرض والطّلب على المنتجات المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية من خلال مزيج من أوجه القصور وعدم المرونة على مستوى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية والبنوك المركزية؛ تتمثّل فيما يلي:

- عدم ملاءمة المنتجات والخدمات المعروضة لاحتياجات المجتمعات العربية؛
- ارتفاع أسعار المنتجات المالية والمصرفية؛
- تدنّي مستويات الوعي والثقافة المالية والمصرفية؛
- غياب أنظمة قانونية تُراعي خصوصية المالية الإسلامية؛ لاسيما في ظل نظام مصرفي مزدوج؛
- عدم توافر بيئة مناسبة من الشّفافية والإفصاح عن شروط المنتجات ومبادئ لحماية حقوق عملاء البنوك والمؤسسات المالية؛
- ضَعف البِنية المالية التّحتية.

- يمكن أن تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بدور غير تقليدي وبارز في قيادة فاعلة وداعمة لبناء استراتيجية وطنية لسدّ فجوة الشمول المالي والمصرفي تتشارك فيها جميع الأطراف المعنيّة، كما أنه بالإمكان إنشاء هيئة مستقلّة أو إشراك/ توافق هيئتين رقابيتين لتولّي مسؤولية إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي.

ثانياً: اقتراحات البحث

يمكن اقتراح ثلاث ركائز أساسية لسدّ الفجوة في مدى تعميم الخدمات والمنتجات المالية من ناحية دعم جهود الارتقاء بمستويات الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛ نبرزها في الجوانب التالية:

- مسوحات سوق الشمول المالي والمصرفي: ضرورة اهتمام الاقتصادات العربية بجمع البيانات والمعلومات التفصيلية والدراسات السوقية الشاملة التي تخصّ الطّلب والسلوكات المالية والعروض المتوافرة؛ لفهم الفجوات القائمة على المستوى دون الوطني، والاعتماد على تلك الإحصاءات المصنّفة في وضع أهداف يمكن قياسها وتحقيقها ضمن إطار زمني محدّد؛ وذلك من خلال المحاور التالية:

  - إعداد دراسة سوق شاملة عن المشكلات والمعوقات الحقيقة التي تحول دون إتاحة المنتجات المالية والمصرفية لأكبر عدد من المتعاملين من حيث:
    - ❖ تقييم حجم ونوع الطّلب على الخدمات والمالية والمصرفية؛
    - ❖ تقييم حجم ونوع العرض على الخدمات والمالية والمصرفية؛
    - ❖ تحديد حجم الفجوة بين جانبي العرض والطّلب.
  - وضع إجراءات للرقابة والمتابعة من خلال تطبيق آليات لقياس الأداء والانحراف؛
  - تحليل النتائج والمقارنات المرجعية واتِّخاذ الإجراءات التّصحيحية اللّازمة.

- تطوير جانب العرض الرسمي: ضرورة وجود عرض رسمي يغطِّي الاحتياجات الأساسية من ادِّخار وتمويل وتأمين في الاقتصادات العربية؛ وذلك من خلال المحاور التالية:

- أهمية ابتكار القطاع المالي والمصرفي العربي لخدمات ومنتجات جديدة وتوفيرها مجّاناً أو مقابل تسعير منخفض تكون موجّهة بشكل خاصّ للقطاعات المستهدفة (الطّلب المحتمل) التي تحتاج إلى خدمات مالية متخصِّصة: الأطفال، المراهقون، المتقاعدون، الفقراء، النساء من دون عمل، اللّاجئون والنّازحون، غير المتعلِّمين، ذوو الاحتياجات الخاصّة، المشروعات الصغيرة؛ بما يُسهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛
- توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات التمويل الإسلامي وطلباته، من خلال تعزيز وصول ونفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد الذين يفضِّلون المعاملات المصرفية والمالية المتوافقة مع الشريعة.

- تحديد الجهة القائدة للشمول المالي والمصرفي: التّأكيد على الدّور الريادي للبنوك المركزية العربية في قيادة الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الشمول المالي والمصرفي، بالتّنسيق مع الأطراف ذات العلاقة وتجنُّب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة؛ وذلك من خلال المحاور التالية:

- تعزيز الاستقرار المالي من خلال الالتزام بمؤشِّرات السلامة المالية والمصرفية؛
- توفير البيانات والإحصاءات والمؤشِّرات المتعلِّقة باستراتيجية الشمول المالي والمصرفي؛
- تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، من خلال تطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services والمصرفية الإلكترونية E-Banking؛

- تحسين جودة استخدام الخدمات المالية والمصرفية، من خلال وضع قواعد الحماية المالية للمستهلك؛
- تحسين الرفاهية المالية في الاقتصادات العربية، من خلال نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية والمصرفية)؛
- تطوير البِنية التحتية المالية القانونية والتّنظيمية والمؤسّسية للقطاع المالي والمصرفي، من خلال تعزيز الخدمات والمنتجات المالية وتقوية آلية الحماية المالية التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز فرص تبادل الخبرات والتجارب بين البنوك المركزية العربية من خلال فريق العمل الإقليمي المعني بالشمول المالي والتّابع لصندوق النقد العربي، وكذلك اتِّحاد المصارف العربية. والعمل على وضع معيار إحصائي لقياس مستوى الشمول المالي في الاقتصادات العربية، ومتابعة تطوّر هذا الشمول بشكل دوريّ.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

- إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميّاً، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، ع 436، مارس 2017.
- إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، أبريل 2018.
- برنيه، محمد يسر، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012.
- بنك الكويت المركزي، دليل حماية العملاء، 2015.
- البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2015، دائرة الاستقرار المالي، 2016.
- البنك المركزي الأردني، وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018–2020، 2017.
- البنك المركزي العراقي، دليل حماية المستهلك، 2017.
- الجواهري، عبد اللطيف، ورقة حول تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2012.
- الحميدي، عبد الرحمن بن عبد الله، واقع وسياسات تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور السلطات الإشرافية، في مؤتمر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: دور

البنوك ومؤسسات الضمان، القاهرة، 11 مايو 2016.
- خليل، أحمد فؤاد، آليات الشمول المالي: نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمّان، مج 23، ع 3، 2015.
- زروق، جمال الدين وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سبتمبر 2009.
- سلطة النقد الفلسطينية، نشرة المرساة المصرفية، ع4، ديسمبر 2014.
- الشاذلي، أحمد شفيق، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع32، 2012.
- صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، 2015.
- صندوق النقد العربي، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، 2017.
- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017.
- الكواز، أحمد، النمو الشامل، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 129، سبتمبر 2016.
- مصطفى، سراج الدين عثمان، دور البنوك المركزية واتحادات البنوك في تحسين الشمول المالي، في منتدى الشمول المالي: التوجّه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، الخرطوم، 23-24 فبراير 2015.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، مبادئ حماية عملاء المصارف، إدارة حماية العملاء، 2013.

- الوزير، جهاد خليل، ورقة حول التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2013.
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الأردن: http://www.cbj.gov.jo
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة: https://www.centralbank.ae
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في البحرين: http://www.cbb.gov.bh
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في السعودية: http://www.sama.gov.sa
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في السودان: http://www.bankofsudan.org
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الصومال: http://www.somalbanca.org
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في العراق: http://www.cbi.iq
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في الكويت: http://www.cbk.gov.kw
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في المغرب: http://www.bkam.ma
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في اليمن: http://www.centralbank.gov.ye
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في تونس: https://www.bct.gov.tn
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في جزر القمر: http://www.banque-comores.km
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في جيبوتي: http://www.banque-centrale.dj
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في سورية: http://www.bcs.gov.sy
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في عُمان: http://www.cbo-oman.org
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في فلسطين: http://www.pma.ps
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في قطر: http://www.qcb.gov.qa
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في لبنان: http://www.bdl.gov.lb
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في ليبيا: http://www.cbe.org.eg
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في مصر: http://www.cbe.org.eg
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في موريتانيا: http://www.bcm.mr

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Basel Committee on Banking Supervision, Core Principles for Effective Banking Supervision, Bank for International Settlements (BIS), September 2012.
- Ben Naceur, Sami et al, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, WP/1531/, International Monetary Fund, February 2015.
- CGAP and AMF, "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, January 2017.
- Cihak, Martin & Parabal Singh, "An Analysis of National Financial Inclusion Strategies", 2013, See Web Site: http://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/analysis-national-financial-inclusion-strategies.
- Demirguc-Kunt, Asli et al, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults", Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank, Washington DC, October 2013.
- Demirguc-Kunt, Asli et al, "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World", Policy Research Working Paper, WPS7255, World Bank, Washington DC, April 2015.
- Demirguc-Kunt, Asli et al, "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution", World Bank, Washington DC, 2018.
- Malaysia International Islamic Financial Centre, "Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014.
- Mohieldin, Mahmoud et al, "The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries." Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012.
- Ocampos, Lorraine, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?", August 10, 2015, See Web Site: https://blog-montada.imf.org
- Stein, Peer et al, Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises, International Finance Corporation, Washington DC, 2013.
- World Bank, "The Financial Inclusion Strategies Database", See Web Site: http://econ.worldbank.org
- World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014.

- World Bank, Global Financial Inclusion, Findex Database, See Web Site: http://www.worldbank.org/globalfindex.
- World Bank, World Development Indicators, See Web Site: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FS.AST.PRVT.GD.ZS&country=#

Translation of Arabic References

- Al-Humaidi, Abdurrahman ibn Abdullah, "Waqi' wa Siyasaat Ta'ziz al-Shumul al-Mali li al-Mashru'aat al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Duwal al-Arabiyah: Dawr al-Sultaat al-Ishrafiyah", fi Mu'tamar al-Shumul al-Mali li al-Mashru'aat al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Duwal al-Arabiyah: Dawr al-Bunuk wa Muassasaat al-Dhaman, Cairo, 11 May 2016.
- Al-Jawahiri, Abdullatif, "Waraqah Hawla Tajribah Bank al-Maghrib fi Majal Ta'ziz al-Wuluj Ila al- Khadamat al-Maliyah (al-Shumul al-Mali)", Majlis Muhafizee al-Masaref al-Markaziyah wa Muassasaat al-Naqd al-Arabiyah, Arab Monetary Fund, 2012.
- Al-Kawaz, Ahmad, "al-Numuw al-Shamil", Jisr al-Tanmiyah, al-Ma'had al-Arabi li al-Takhtit, al-Kuwait, Issue 129, September 2016.
- Al-Shathuli, Ahmad Shafiq, "al-Itar al-Aam li al-Istiqrar al-Mali wa Dawr al-Bunuk al-Markaziyah fi Tahqiqih" International Monetary Fund, 2014.
- Al-Wazir, Jihad Khalil, "Waraqah Hawla al-Tajribah al-Filastiniyyah fi Majal Tatwir al-Binyah al-Tahtiyah li al-Qita' al-Mali wa al-Masrafi", Majlis Muhafizee al-Masaref al-Markaziyah wa Muassasaat al-Naqd al-Arabiyah, Arab Monetary Fund, 2013.
- Arab Monetary Fund, "al-Taqrir al-Iqtisadiy al-Arabi al-Muwahhad", Economic and Technical Department, Abu Dhabi, Issue 32, 2012.
- Arab Monetary Fund, "Bi'ah A'maal al-Mashru'aat al-Saghirah wa al-Mutawassitah fi al-Duwal al-Arabiyah:al-Wadh' al-Rahin wa al-Tahaddiyyat", Economic and Technical Department, Abu Dhabi, 2017.
- Arab Monetary Fund, "Mabade' Himayah Umalaa' al-Masarif", Department of Customer Protection, 2013.
- Arab Monetary Fund, al-Alaqah al-Mutadakhilah Bayna al-Istiqrar al-Mali wa

al-Shumul al-Mali, Fariq al-Amal al-Iqlimi li Ta'ziz al-Shumul al-Mali fi al-Duwal al-Arabiyah, Abu Dhabi, 2015.

- Arab Monetary Fund,"Nashrah Ta'rifiyah Hawla Mafahim al-Shumul al-Mali" Fariq al-Amal al-Iqlimi li Ta'ziz al-Shumul al-Mali, Abu Dhabi, 2017.
- Burniyah, Muhammad Yusr,"Tawsi' Furas al-Wusul li al-Tamwil wa al-Khadamat al-Maliyah fi al-Duwal al-Arabiayh wa Dawr al-Masaref al-Markaziyah", Amanah Majlis Muhafizee al-Masaref al-Markaziyah wa Muassasaat al-Naqd al-Arabiyah, Arab Monetary Fund, 2012.
- Idarah al-Dirasat wa al-Buhuth fi Amanh al-Aammah li Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, "al-Shumul al-Mali fi al-Mantaqah al-Arabiyah fi Adna Mustawayatihi Aalamiyyan", Majallah Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, Beirut, Issue 436, March 2017.
- Idarah al-Dirasat wa al-Buhuth fi Amanh al-Aammah li Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, "Ittihad al-Masarif al-Islamiyah Tataqaddamu Aalamiyyan wa Tusajjilu fi al-Sharq al-Awsat wa Shamal Ifriqiya al-Nisbah al-A'la min Haithu Irtifa' al-Usul fi al-Aam 2017", Majallah Ittihad al-Masarif al-Arabiyah, Beirut, April 2018.
- Iraq Central Bank, Consumer Protection Manual, 2017.
- Jordan Central Bank, "Wathiqah al-Istiratijiyyah al-Wataniyah li al-Sumul al-Mali 2018 - 2020", 2017.
- Jordan Central Bank, Financial Stability Report 2015, Financial Stability Department, 2016.
- Khalil, Ahmad Fuad, "Aaliyyat al-Shumul al-Mali: Nahwa al-Wusul li al-Khadamat al-Maliyyah", Majallat al-Dirasat al-Maliyah wa al-Masrafiyah, al-Ma'had al-Arabi li-al-Dirasat al-Maliyah wa al-Masrafiyah, Amman, Vol.23, Issue 3, 2015.
- Kuwait Central Bank, Customer Protection Manual, 2015.
- Mustafa, Sirajuddin Uthman, "Dawr al-Bunuk al-Markaziyyah wa Ittihadat al-Bunuk fi Tahsin al-Shumul al-Mali", fi Muntada al-Shumul al-Mali: al-Tawajjuh al-Istiratijiy li al-Istiqrar al-Mali wa al-Ijtima'ey, Khartoum, 23 - 24 February 2015.

- Palestinian Monetary Authority, Nashrah al-Marsah al-Masrafiyah, Issue 4, December 2014.
- Zaruq, Jamluddin et al, Awdha' al-Qita' al-Masrafi fi al-Duwal al-Arabiyah wa Tahaddiyat al-Azimah al-Maliyah al-Aalamiyah, Economic and Technical Department, Arabian Monetary Fund, Abu Dhabi, September 2009.
- Website of the Central Bank of Jordan http://www.cbj.gov.jo
- Website of the Central Bank of UAE https://www.centralbank.ae
- Website of the Central Bank of Bahrain http://www.cbb.gov.bh
- Website of the Central Bank of Algeria http://www.bank-of-algeria.dz
- Website of the Central Bank of Saudi Arabia http://www.sama.gov.sa
- Website of the Central Bank of Sudan http://www.bankofsudan.org
- Website of the Central Bank of Somalia http://www.somalbanca.org
- Website of the Central Bank of Iraq http://www.cbi.iq
- Website of the Central Bank of Kuwait http://www.cbk.gov.kw
- Website of the Central Bank of Morocco http://www.bkam.ma
- Website of the Central Bank of Yemen http://www.centralbank.gov.ye
- Website of the Central Bank of Tunisia https://www.bct.gov.tn
- Website of the Central Bank of Comoros http://www.banque-comores.km
- Website of the Central Bank of Djibouti http://www.banque-centrale.dj
- Website of the Central Bank of Syria http://www.bcs.gov.sy
- Website of the Central Bank of Oman http://www.cbo-oman.org
- Website of the Central Bank of Palestine http://www.pma.ps
- Website of the Central Bank of Qatar http://www.qcb.gov.qa
- Website of the Central Bank of Lebanon http://www.bdl.gov.lb
- Website of the Central Bank of Libya http://www.cbe.org.eg
- Website of the Central Bank of Egypt http://www.cbe.org.eg
- Website of the Central Bank of Mauritania http://www.bcm.mr

Studies and Research

c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-headings.
d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).
e. List of sources, references and annexes.

7. The researches shall adopt the (MLA) methodology for citing the sources and references as follows:
   a. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume and page)
   b. The source and reference are mentioned when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).
   c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:
      i. Without the place of publication: (Untitled Publisher). Without the name of the publisher (Unkown Publisher)
      ii. Without edition number: (Undated Publication) Without publication date: (Undated Publication)
   d. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.
   e. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research.
   f. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:
      i. Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colours, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
      ii. The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.
   g. If the research is accepted for publication, the researcher shall translate the Arabic referenees cited at the end of the research into Roman Script.

Third: Research Submission Procedures

- Research papers are sent electronically via email to the journal's email address at: info@mashurajournal.com
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The researches and studies submitted for publication in the journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the research is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted papers are published in its sequence on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided a free copy of the journal in which the research has been published.

First: General Publishing Conditions

1. The Journal publishes articles related to Islamic economics in both Arabic and English, whether original researches, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish researches that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same with a written undertaking.
3. The researches submitted to the journal are not recalled whether published or not published.
4. The research may not be published elsewhere after it has been approved for publication/ published in the journal, except after obtaining written permission from the editor in chief.
5. In the event that the researcher is found to be in breach of the academic integrity, the journal has the right to take the necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal is not required to detail the reasons in case of the research was not published.

Second: Special Publishing Conditions

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific researches, including but not limited to:
    a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
    b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
    c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
    d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
    a. The linguistic accuracy free from linguistic and grammatical errors.
    b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
    c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
    a. Researches submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
    b. Researches written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The researches should be accompanied by abstracts in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. Both abstracts should include: Clarification of the research subject and the new idea presented at the beginning of the abstracts.
6. The research has to be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the researches and reports published in the journal as following:
    a. The introduction which shall includes: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and detailed research structure.
    b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.

Publishing Standards

Editorial Board

Editor in Chief

Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti

Deputy Editor in Chief

Dr. Osama Qais al-Dereai

Managing Editor

Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi

Editorial Team

Dr. Ebrahim Hasan Gamal

Dr. Omar Yusuf Ababneh

Mr. Mohammed Muslehuddin Musab

Mr. Mohamed Nafeel Mahboob

Advisory Board

- **Dr. Khalid Bin Ibrahim Al-Sulaiti**
  General Manager, Cultural Village Foundation-Katara (Qatar)
- **Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai**
  Director, Sheikh Muhammad Bin Hamad Al-Thani Center for Muslim Contribution to Civilization, Hamad bin Khalifa University (Qatar)
- **Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari**
  Dean, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Abdullah Al-Zubair Abdurrahman**
  Chairperson, Higher Authority for Shari'ah Supervision of Banks & Financial Institutions, Vice Chairman of Islamic Fiqh Academy, Sudan (Sudan)
- **Dr. Al-Ayashi Al-Sadiq Faddad**
  Senior Researcher, Islamic Research & Training Institute, Jeddah (Algeria)
- **Prof. Dr. Ali Mohamad Al-Sawa**
  Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory Board of Safwa Islamic Bank (Jordan)
- **Dr. Khalid Al-Abdulqader**
  Dean, College of Business and Economics, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki**
  Head of Islamic Studies, College of Shari'ah and Islamic Studies,Qatar University (Iraq)
- **Dr. Essam Al-Enizi**
  Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies,Kuwait University (Kuwait)
- **Prof. Dr. Abdelrahman Yousri Ahmad**
  Professor of Economics and Islamic Economics, facully of Economics Studies and Political science, Alexandria University, (Egypt)
- **Dr. Murad Boudaia**
  Teaching staff member, College of Shair'ah and Islamic Studies, Qatar University (Algeria)
- **Dr. Osama Qais. Al-Dereai**
  Managing Director – CEO, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Qatar)
- **Prof. Dr. Mohd. Akram Laldin**
  Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA) (Malaysia)
- **Prof. Dr. Abdel Wadoud Al-Seoudi**
  Associate Professor of Jurisprudence and its principles,
  Faculty of Shari'ah and Law, Islamic University of Sultan Sherrif Ali (Brunei)
- **Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**
  Head of Shari'ah Audit and Supervision Group, Bait Al-Mashura
  Finance Consultations (Iraq)
- **Dr. Ebrahim Hasan Mohammed Gamal**
  Lecturer at National University, Head of Research & Studies, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Yemen)

جميع الحقوق محفوظة لبيت المشورة للاستشارات المالية ©

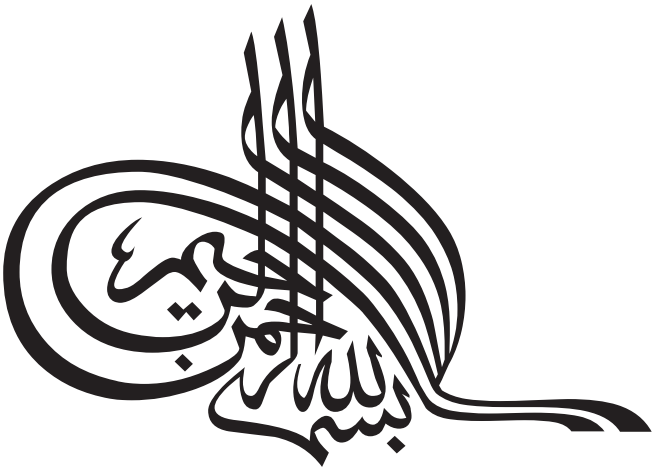

In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (10) State of Qatar - April 2019

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by

Bait Al-Mashura Finance Consultaions